

PROVISIONAL

A/43/PV.20
18 October 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(البحرين)	السيد الشكر (نائب الرئيس)	: ثم
(الأرجنتين)	السيد كابوتو (الرئيس)	: ثم
(البحرين)	السيد الشكر (نائب الرئيس)	: ثم

- خطاب فخامة السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة كل من :

السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيد العطاس (اندونيسيا)
السيدة نيता بارو (بربادوس)

- برنامج العمل
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة :

السيد فاخوري (لبنان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، حرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠خطاب فخامة السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرصالرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة أولا

الى خطاب رئيس جمهورية قبرص .

امطبخ السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص ، الى قاعة الجمعيةالعامه .الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة يشرفنيان أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية قبرص فخامة السيد جورج فاسيليو ، وان
أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .الرئيس فاسيليو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أودان أضم صوتي الى أصوات المتكلمين الذين سبقوني بتهنئتكم على انتخابكم بجدارة
لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . ان الثقة التي وضعتها فيكم هذه
الهيئة تعتبر إشادة من المجتمع الدولي بخبرتكم الواسعة وبالأرجنتين ، ذلك البلد
الصديق وغير المنحاز .

وأود أيضا ان أهنئ سلفكم ، السيد بيتر فلورين ، نائب وزير خارجية

الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، للطريقة الممتازة التي قام بها بمهامه .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام وإعجابنا ، بالطريقة التي أدار

بها شؤون الأمم المتحدة . وقد قرأنا تقريره الأخير باهتمام بالغ . فهو يعرض ببلاغة
المشاكل الحالية وسبل حلها . كما يؤكد على كل الواجبات الأخلاقية الدولية في عصرنا
ويقدم كل المعالم الأساسية على طريق مستقبلنا .

تصبح الأمم المتحدة على نحو ثابت الضمير العالمي للبشرية وتعتبر إطارا ،

وأحيانا حكما لتسوية النزاعات الدولية . وتقدم الأمم المتحدة ، على أساس صلب
يتمثل في المبادئ الواردة في الميثاق ، الأساس والاتجاه لحل الازمات الدولية أو
التنبؤ بها .

وتشعر الدول الصغيرة بارتياح خاص للإنجازات المتزايدة للأمم المتحدة لأنها تعتبر مشاركتها في نظام الأمن الجماعي الوارد في الميثاق خطوة ذات أهمية حيوية بالنسبة لها .

وان قائمة المشاكل التي تتصدى لها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة طويلة ومؤثرة تتجاوز عمليات صيانة السلم وإحلاله . فإسهامها في مجالات تصفية الاستعمار ، وحقوق الإنسان واحترام القانون الدولي وحماية البيئة وحقوق المرأة والطفل ورعاية اللاجئين ومكافحة المرض أو الجوع أو إدمان المخدرات والمساعدة التقنية والاقتصادية والحفاظ على التراث الثقافي وغير ذلك ، كل هذه الأنشطة تشكل خطوات هامة الى الامام في تاريخنا المعاصر .

وبالنيابة عن قبرص ، أود ان أذكر على وجه التحديد الإسهام المستمر للمنظمة ، وأمينها العام بصفة خاصة ، في البحث عن حل لمشكلة قبرص . وأعترف ايضا بامتنان بشجاعة وتضحية قوات صيانة السلم في قبرص لما يزيد على ٢٠ سنة . ومما أسعدنا ان تمنح جائزة نوبل للسلام لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم . واننا نعتبر ذلك إشادة في محلها لإسهام تلك القوات في السلام العالمي .

ان زيادة هيبة وفاعلية الأمم المتحدة لم تكن مجرد صدفة . بل قامت على أساس العمل والتفاني من جانب عدد كبير من الأشخاص . وكانت أيضا نتيجة حتمية وطبيعية للتكافل المتزايد وإضفاء الطابع العالمي على المشكلات وعدم قدرة البلدان فرادى على حلها ، نظرا لان العالم أصبح صغيرا نسبيا نتيجة للثورة التكنولوجية والإعلامية .

ان وجود منظمة للأمم المتحدة قوية ومحترمة بصفة عامة وأكثر فاعلية ضرورة ملحة في وقتنا هذا . وهذا لا تفرضه المبادئ السامية فقط ، ولكن أيضا المصلحة الخاصة والمستنيرة لكل دولة . والخيار أمامنا بسيط . إما ان ندعم ونعزز الأمم المتحدة ومؤسساتها ونوسع من مجال القانون الدولي أو نختار الفوضى الدولية .

وبالنظر الى تحسن المناخ السياسي الدولي ، تكتسي الدورة الحالية للجمعية العامة أهمية إضافية . ونأمل ان تسود روح التوفيق والمرونة ، التي ظهرت في الدورة السابقة ، خلال مداولاتنا الحالية .

لقد حدثت في الواقع تغييرات تاريخية منذ دورة الجمعية العامة السابقة . وفي المقام الاول ، أدى التقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ومعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى - معاهدة القوات النووية المتوسطة - وحوارهما المستمر ، الى تحسن المناخ السياسي الدولي تحسنا كبيرا .

واتفاقات جنيف بشأن أفغانستان ما كان بوسعنا ان نفكر فيها دون هذا المناخ الجديد من التعاون والمرونة . ونأمل بكل إخلاص ان تنفذ تلك الاتفاقات بالكامل . ونرحب بارتياح باتفاق وقف إطلاق النار في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٨ بين إيران والعراق ، الذي تحقق في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ونحن واثقون من أن المفاوضات المباشرة التي بدأت تحت رعاية الأمين العام ، ستؤدي الى حل شامل وعادل ومشرف ودائم لهذا الصراع المأساوي ، رغم النكسات المؤقتة .

ان رياح التغيير تهب على العالم أجمع من جنوب شرقي آسيا الى جنوب إفريقيا والصحراء الغربية ، وتشاد ، وتحمل معها آمال السلم والأمن . ونحن نتطلع لتلك اللحظة التي نستطيع فيها أن نضم بيننا في عضويتنا ناميبيا المستقلة .

وندرک بكل أسف انه لا تزال هناك تناحرات وتهديدات للسلم . فالعالم متخمس بالأسلحة التقليدية والنووية . ولا تزال تجرى تجارب نووية ، ولا يزال حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية بعيد المنال في الوقت الذي لا تزال تدابير منع عسكرة الفضاء الخارجي محل خلاف شديد .

وفي جنوب افريقيا لم يتم بعد القضاء على الهياكل البغيضة للفصل العنصري ، ولا تزال دول خط المواجهة تعيش تحت الخوف المستمر من زعزعة الاستقرار . ولم يُطلق بعد سراح نيلسون مانديلا والسجناء السياميين الآخرين . والشعب الفلسطيني ما زال محروما من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ولا يزال يتعرض للقمع المستمر في المناطق المحتلة . وفي أمريكا الوسطى ، لم تتحقق الآمال التي ولدتها اتفاقات غواتيمالا ولا تزال الحالة غير مستقرة . وأصبح من الملح ان نتخذ موقفا موحدا حتى نجد حلا عادلا ودائما لكل هذه المشكلات .

وبلدان عدم الانحياز ، في مؤتمرها الوزاري الذي عقد في الشهر الماضي فسي
نيقوسيا ، أعربت عن تصميمها على العمل سويا مع الأمم المتحدة بغية مواجهة هذه
التحديات . والمؤتمر الذي حقق نجاحا بارزا ، باتفاق الجميع ، قد ساعد على تدعيم
وحدة وترابط بلدان عدم الانحياز . وان الخطوات التي اتخذت لزيادة فاعلية وأهمية
حركة عدم الانحياز في عالم اليوم ستكون ذات فائدة كبرى للمجتمع الدولي برمته ،
وذلك لأن هناك علاقة وثيقة بين الشواغل والتحديات التي تواجه بلدان عدم الانحياز
والأمم المتحدة .

وأود في هذا الصدد أن أركز على اعتماد إعلان نيقوسيا وقرار إنشاء لجنة وزارية من أجل دراسة الجوانب الهيكلية والتنظيمية والاجرائية للحركة .

وفي هذه السنة التي تصادف الذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، أود أن أؤكد من جديد على تعلق قبرص حكومة وشعبا بمبادئ الإعلان وعلى تميمنا على تطبيقها في بلدنا كله ولصالح جميع سكانه .

ما برح شعب قبرص يتطلع في كفاحه الطويل من أجل الاستقلال والوحدة إلى الأمم المتحدة لتدعمه وتناصره . وان استئناف الحوار الذي بدأه الأمين العام ، السيد بيريز دي كوبيار ، بيني وبين زعيم الطائفة القبرصية التركية ، السيد رؤوف دنكتاش ، يتيح فرصا جديدة لبلادي . والهدف هو التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص بحلول شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وقد تولدت شكوك فيما إذا كان من الممكن التوصل إلى حل في ذلك الموعد . وانني واثق من أن كل العناصر الأساسية لمشكلة قبرص يمكن حلها بسهولة قبيل ذلك الموعد شريطة أن تبدي جميع الأطراف الإرادة السياسية الضرورية وحسن النية . ونحن من جانبنا عاقدون العزم على أن نعمل جاهدين وبحسن نية من أجل تحقيق ذلك الهدف حتى وإن واجهتنا في الطريق عقبات وخيبات أمل .

ومن أجل تيسير التوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن ، كررت في الماضي وأكرر اليوم اقتراحنا بجعل جمهورية قبرص مجردة من السلاح . اننا نقترح حل القضايا العسكرية للجمهورية إذا انسحبت جميع القوات التركية والمستوطنين وسرحت العناصر المسلحة التي تبنيوها . ويتضمن الاقتراح إنشاء قوة سلم دولية تحت رعاية الأمم المتحدة يوافق مجلس الأمن على تكوينها واختصاصها .

ان التجريد من السلاح من شأنه أن يهيئ الظروف المؤاتية لحل مشكلة قبرص وان يوفر الاجابة على أي شاغل أمني لدى القبارصة الاتراك . وستكون هناك فوائد أخرى بالنسبة لهم من جهة أخرى . فنحن نتعهد باستخدام الاموال الموفرة نتيجة التجريد من السلاح في تنمية المناطق التي تخلفت اقتصاديا في قبرص ، وفي المقام الأول في المشاريع التي ستعود بالنفع بصورة رئيسية على القبارصة الاتراك . ويمكن أيضا استخدام جزء من هذه الوفورات في تمويل قوة السلم الدولية التي ستندشأ .

ولن يكون إيجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص في صالح كل سكان قبرص ، بل سيسهم أيضا في تعزيز السلم في منطقة البحر الابيض المتوسط . ان التقدم في إيجاد حل عادل لمشكلة قبرص هو مفتاح استمرار الحوار بين اليونان وتركيا .

وحل مشكلة قبرص مشروح بجلاء في قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . وينص هذا الحل ضمنا على انسحاب جميع القوات الاجنبية والمستوطنين من الجزيرة ، واحترام حقوق الإنسان الاساسية ، والا يكون لأي بلد حق انفرادي في التدخل في شؤوننا ، والحفاظ على استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها . ونؤمن بأنه ينبغي ان يتمتع جميع القبارصة في قبرص الفيدرالية المقبلة التي نتصورها ، سواء كانوا يونانيين أو أتراكا ، بالمساواة بالفرص والحريات الاساسية ، بما في ذلك الحق في تنمية التراث الثقافي المختلف لكل منهما .

وفي هذه المرحلة الجديدة والحساسة من مشكلة قبرص سيعزز اهتمام المجتمع الدولي وتأييده إمكانات تسويتها في وقت مبكر بدرجة كبيرة .

على الرغم من تحسن المناخ الدولي ، لا تزال دلائل مستقبل الاقتصاد العالمي غير مؤكدة . فما برحت أغلبية البلدان النامية تعاني من عبء التخلف ، بينما تفتقد البلدان الأقل نموا الى الحاجيات الاساسية ويواجه فيها الملايين من البشر خطر المجاعة .

وتتدهور احتمالات التنمية بالنسبة لأغلبية البلدان النامية نتيجة معسلات النمو الاقتصادي المتدنية ، والسلبية في بعض الحالات ، واختلال موازين التجارة ، والاسعار المنخفضة للسلع الاساسية ، ومشكلة الديون الخارجية وما ترتب عليها من تدفق صاف للموارد الى البلدان المتقدمة النمو . وقد ازداد الوضع سوءا نتيجة تدهور مستوى التعاون الاقتصادي الدولي ، وركود معونة التنمية الرسمية ، وعراقيل الوصول الى اسواق البلدان المتقدمة النمو ، وسلسلة من الكوارث الطبيعية .

وفي اطار الجهود الشاملة الرامية الى تنمية منصفة للاقتصاد الدولي ، ينبغي ان تكون الصفقة الشاملة للتدابير الاقتصادية المدرجة في وثيقة نيغوسيا الصادرة عن مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة موضع مفاوضات جادة مع البلدان المتقدمة

النمو ، وذلك في اطار روح التفاهم والتعاون التي اصبحت أكثر وضوحا في الشهرين الأخيرين .

وأود ان ألفت الانتباه الى الآثار الهائلة المدمرة لمشكلة الديون الخارجية المترتبة على البلدان النامية . إن عبء خدمة الديون الخارجية وإحجام البنوك التجارية عن إعطاء إستثمارات جديدة عنصران يعوقان عوقا خطيرا الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المنخفضة الدخل . ومن المحتمل ان تصبح مشكلة الديون الخارجية محسورة في استراتيجية انمائية دولية .

وفي هذا الإطار ، نرحب بالتفهم المتزايد لمشكلة الديون الذي أبدته مؤخرا البلدان المتقدمة النمو . وقد احرز تقدم ملحوظ باتباع نهج تناول كل حالة على حدة والاكثار من تحويل الديون وزيادة استخدام أسواق الديون الثانوية .

وكان من بين الجوانب المشيرة للاهتمام لعملية التكيف في الأسواق المالية الدولية قبول رجال المصارف بأسعار الأسواق الثانوية التي تقل ٥٠ سنتا عن كل دولار من الديون . وهذا يدل على ان الوقت أصبح مؤاتيا للاتفاق على إلغاء كبير للديون .

وحدثت أيضا بعض التطورات الإيجابية في اطار منظومة الأمم المتحدة ومن خلال الاتفاقات بين الحكومات . وأشير بوجه خاص الى نتائج اجتماع قمة المجموعة الاقتصادية الغربية في تورنتو ، وقرار البنك الدولي بالتمضي في زيادة رأس المال العام وقرار صندوق النقد الدولي بتعزيز تسهيلات التكيف الهيكلي . وان التأكيد في الاجتماعات التي عقدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في برلين على الحاجة الى تسوية مشكلة الديون الدولية يعد تطورا آخر نرحب به . ويشكل قرار الحكومة الفرنسية بإلغاء ٣٠ في المائة من الديون خطوة في الاتجاه السليم . ويمكن ان ينطبق نفس القول على ابداء اليابان مؤخرا استعدادها لتدوير فوائض دفعاتها لصالح البلدان النامية .

منذ بضعة أشهر ، ومن هذه المنمة ، عرضت اقتراحا على الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح يهدف الى التخفيف من مشكلة الديون الخارجي التي تعاني منها البلدان النامية . ويتمثل اقتراحي في ضرورة استخدام جزء كبير من الوفورات الناشئة من خفض البلدان المتقدمة الدائنة لنفقاتها العسكرية في إنشاء صندوق وطني لشراء القروض القائمة التي تدين بها الدول للمصارف التجارية بمعدلات السوق المنخفضة الحالية . وفكرة استغلال الوفورات الحاصلة من تدابير نزع السلاح في التخفيف من عبء ديون البلدان النامية فكرة صالحة . بيد أن مشكلة الديون مُلحة . فهي تهدد يوميا رفاه فقراء العالم وآفاق مستقبلهم ، ولا يمكن حلها أن ينتظر إحراز التقدم في نزع السلاح .

ولهذا فإنني أرى أن من النهج الواقعية والعملية لمعالجة مشكلة الديون استقرار ملامح الأسواق المالية الدولية واستنباط حلول على ضوء تلك الملامح تستفيد من الاتجاهات الحالية الأكثر مؤاتاة . وإلحاقا باقتراحي السابق أقترح معالجة مشكلة الدين عن طريق قيام كل أمة دائنة متقدمة النمو بإنشاء صندوق وطني يقوم بشراء الديون التي تدين بها الدول للمصارف التجارية وغيرها من وكالات الاقراض بمعدلات السوق المخفضة . وكلفة هذه البرامج الوطنية لتخفيف عبء الدين يمكن تقليلها إذا اقترنت بالاستخدام المبدع لضرائب الاعتمادات . وهذا يعني أن الصندوق يمكن أن يشتري الدين بضرائب الاعتمادات المقدمة الى المصارف الدائنة عبر عدد من السنين .

وشمة تحدٍ رئيسي وملح يواجهه العالم ، ألا وهو القضاء على الجوع وسوء التغذية اللذين يمييان ٥٠٠ مليون نسمة في أنحاء العالم . ويقدّر عدد الذين يموتون من الجوع سنويا بحوالي ٥٠ مليون نسمة . ومن المأساوي أن يكون أكثر من ١٥ مليونا من هؤلاء الموتى من الاطفال الابرياء .

ان وجود الجوع وسط وفرة الغذاء وفي وقت يُحرز فيه تقدم تكنولوجي لم يسبق له مثيل وضع غير مقبول . ونشعر بالامتنان إذ أن اسم قبرص قد ارتبط بالجهود الرامية الى تخفيف حدة هذه المشكلة . ان مبادرة قبرص ضد الجوع في العالم التي اعتمدت في الاجتماع الوزاري لمجلس الغذاء العالمي المعقود في نيقوسيا في أيار/مايو من هذا

العام ، توقّر استعراضا عاجلا للجهود التي بذلت حتى الآن ولتدابير فعّالة جديدة . والدافع الكامن وراء المبادرة هو فكرة أن مكافحة الجوع لا يمكن شتّها عن طريق معونة الإغاشة الغذائية وحدها ، بل يمكن شتّها بنجاح أكبر عن طريق مساعدة البلدان المعنية على تنمية زراعتها ونتاج المزيد من الغذاء بغية إطعام سكانها . ومجلس الغذاء العالمي يتشاور حاليا مع جميع الحكومات والوكالات الدولية بغية تقديم تقرير ذي توجّه عملي بشأن مبادرة قبرص الى اجتماعه الوزاري المقبل في القاهرة في العام القادم . ونأمل أن تلقى هذه المبادرة الهامة الدعم الذي تستحقه من جميع الأمم .

حفنة فقط من مشاكل عصرنا محلية بمجملها ، فالترابط العالمي القائم بين هذه المشاكل يتطلب عملا متضافرا على نطاق العالم إذا ما أُريد تلافي حدوث كوارث شاملة . ومشكلة حماية البيئة تعدّ مثالا على ذلك . فالتهديدات التي تفرضها السياسات البيئية الانانية والقصيرة النظر بل والجاهلة ، كثيرة جدا . والقائمة مشبّطة لهمم . فتلوّث البحار والأنهار والتربة وإزالة الاحراج والتصحّر وتوسيع الفجوة في طبقة الأوزون ، وأثر الدفيئة ، والتغيّرات المناخية واستنزاف الموارد الطبيعية التي لا يمكن تعويضها ، وإلقاء النفايات السامة ، والأمطار الحمضية ، هي بعض الوبيلات العصرية التي يتعيّن معالجتها قبل أن يستحيل تدبيرها والتصدي لها قبل أن تستحيل إزالة آثارها التدميرية .

ومما يجدر بالذكر بصورة خاصة أن بعض البلدان النامية تُستخدم كأراضي مخصصة لإلقاء النفايات السامة للبلدان الصناعية . ولا ينبغي أن يسمح باستمرار هذه الممارسة غير المقبولة . والمشهد القبيح للسفن التي تحاول إلقاء حمولتها المؤذية فوق أعالي البحار أو على شواطئ البلدان التي لا تخامرها الريبة ، ينبغي أن يدفعنا جميعا الى العمل من أجل الحظر الدائم لمثل هذه الممارسات القذرة .

ما الذي يمكننا أن نفعله في مواجهة هذه الأخطار ؟ وترديدا لتحذيرات الأمين العام ، نقترح وضع المشكلة الأيكولوجية على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة . ففكرة عقد مؤتمر دولي بشأن البيئة تحتاج الى إيلائها الأولوية . فهذا المؤتمر ، فضلا عن إيقاظه وعي الجماهير بالأخطار البيئية ، يمكن أن يساعد على ابتكار تدابير جديدة

وعملية لمعالجة جميع المسائل المعنية . ويمكن أيضا أن يبيّن الحاجة الى وضع القوانين اللازمة التي يمكن أن تشكل الأساس للمواقف الدولية التي تتسم بقدر أكبر من المسؤولية في هذا المجال والإنشاء الممكن لمجلس عالمي للبيئة .

ان الحفاظ على البيئة وتحسينها يخدمان صالح العالم أجمع ، ولذلك يتعيّن تقاسم تكاليفهما تقاسما منصفا . ولهذا السبب نقترح أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من الإسهامات الهامة لصندوق البيئة الموجود حاليا ، حتى يتم تحقيق الاهداف الضرورية التي استدعت إقامته . ويجدر التنويه بأن الإسهام في هذا الصندوق لا ينبغي أن يتخذ كشكل آخر من أشكال العون المقدم للبلدان النامية .

ان المجتمع العالمي محاط بالمشاكل القديمة والجديدة . وأهم مهامنا الأساسية هو بالطبع توسيع جبهات السلم والامن والعدالة في العالم . وقد يكون السلم والعدالة العالميان من المثل العليا التي لا يمكن تحقيقها ، لكن العالم الخالي من المظالم الصارخة ينبغي أن يكون في متناول أيدينا . وأهم ما نحتاج إليه لتحقيق ذلك هو إدراك أوضاع للأخطار المتأصلة في الانقسام والنزاع ، وفهم أفضل للطبيعة العالمية للعديد من مشاكلنا ، وتوسيع احترام القانون الدولي وتعزيزه والتحرّك العازم من الاخلاقية المحلية الى الاخلاقية العالمية . وأفضل وسيلة للإقدام على هذا التحرك الحيوي هو الامم المتحدة .

ان مستقبل البشرية ، وإمكانية الحياة على الأرض بحد ذاتها ، يعتمد على هذا التحرك العازم من جانبنا جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن

أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الهام الذي أدلى به للتو .

أصطحب السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص ، الى خارج قاعة الجمعية

العامة *

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد الشكر (البحرين) .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : استهل كلمتي بتهنئة السيد دانتي كابوتو على انتخابه عن جدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . لقد جاء انتخابه إشادة بالارجنتين التي تربطها بتنزانيا علاقات ممتازة ، وبدورها الهام الذي تواصل الاضطلاع به في امريكا اللاتينية وعلى الساحة الدولية من أجل تعزيز التعاون الدولي والتفاهم والسلام . ان السيد كابوتو يثري هذا المنصب بمهاراته وخبراته السياسية والدبلوماسية . أوكد له تأييد وفد بلادي لدى استخدامه تلك المهارات في تناول جدول الاعمال الحساس المطروح على هذه الدورة .

أود في الوقت ذاته أن أنقل مشاعر التقدير العميق التي تكنها حكومتي لسلفه الذي وجّه أعمال الدورة الماضية بكل تفان واقتدار وفعالية . لقد قدم الدليل البين على امتيازه عندما كنا نعالج مختلف مشاكل عصرنا الرئيسية الملحة . أتمنى له دوام الصحة والنجاح المتواصل في خدمة بلاده .

اسمحوا لي أيضا أن أشيد إشادة في محلها بأميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، وبالمنظمة ككل . لقد كانت الاشهر القليلة الماضية حافلة بالإشارة وبالتحديات أيضا . وما تحلّى به الأمين العام من مشابرة وتفان ونشاط لجدير حقا بالثناء . إن الأمر يحتاج الى براعة وسعة أفق لا لكفالة الأداء السلس للمنظمة فحسب ، وإنما أيضا لمواجهة التحديات المفروضة عليها ، وبخاصة عندما تواجه المنظمة كل هذه المشاكل المالية الهائلة .

أود أيضا أن أرحب بكل حماسة بمنح قوات الامم المتحدة لحفظ السلم جائزة نوبل للسلام هذا العام . ان رسالة الامم المتحدة الرئيسية هي حفظ السلم ومنع نشوب الحرب في العالم . ومنح هذه الجائزة يذكرنا في الوقت المناسب بدور الامم المتحدة هذا . فلتكن هذه الجائزة مصدر أمل وتشجيع لالاف الرجال والنساء من هذه القوات الذين كثيرا ما يوفدون الى أماكن نائية في مهمات مخوفة بالمخاطر للفصل بين المتحاربين وتيسير

الحوار بين الخصوم مما يؤدي الى التعايش السلمي . وجاءت جائزة السلام إشادة نبيلة وعالمية وفي محلها بهذا الجهد الذي تضطلع به الامم المتحدة .

إلا أن أنشطة منظومة الامم المتحدة وبرامجها لا يمكن أن تثمر إلا إذا عززها أساس مالي سليم . أما الازمة المالية الحالية التي تمر بها الامم المتحدة فإنها تعمل بشكل مباشر على الانتقاص من مكانتها وسلطتها وعملياتها وسمعتها . ومن هنا فإن وفد بلادي يهيب بالدول الاعضاء أن تحترم التزاماتها القانونية بموجب ميثاق الامم المتحدة ، وأن تقوم في الوقت المناسب بدفع أنصبتها المقررة للميزانية العادية للمنظمة . وما لم نتخذ هذه الخطوات التصحيحية سيحكم علينا وبحق بأننا نتراجع عن روح وقضية التعددية التي تشكل حجر الزاوية للامم المتحدة .

منذ العام الماضي نشهد تطور مناخ سياسي جديد على الصعيد العالمي . وثمة جو من التفاؤل السياسي يسود جميع مناطق العالم . وهذا التحسن في المناخ الدولي يرجع الى حد كبير الى تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين . فقد ثبت أن التوقيع على المعاهدة المتعلقة بإزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى - معاهدة القوات النووية المتوسطة - في العام الماضي ، بالإضافة الى قمة المتابعة المعقودة في موسكو في شهر حزيران/يونيه الماضي ترك أثرا فعّالا كعامل حفّاز على إجراء مفاوضات بشأن جدول أعمال عالمي واسع النطاق ، من أجل حسم العديد من المشاكل الإقليمية . ونلاحظ مع الارتياح أن الدولتين العظميين على استعداد الآن للقيام بجهود تعاوني لصالح السلام .

وسواء تعلّق الأمر بالجنوب الافريقي أو الخليج الفارسي أو أفغانستان أو قبرص أو الصحراء الغربية أو كمبوتشيا ، فهناك أمل أسامه الاقتناع بأن الاطراف المعنية أصبحت الآن مستعدة لأن تجربّ البديل السلمي ، وأن الدولتين العظميين ليستا راغبتين في تشجيع الاطراف فحسب ولكنهما مستعدتان أيضا للإقدام على خيار سياسي هو ضمان استمرار السلام . ونحن نشيد بجميع المشتركين في الاتصالات والمفاوضات الجارية في كل المناطق . إلا أننا نود أن نؤكد على الحاجة الى معالجة الاسباب الجذرية للمشاكل . فلا فائدة من معالجة أعراض الداء ونغض النظر عن الداء نفسه .

ربما لا يكون هناك مكان آخر أولى من غيره باسترعاء الانتباه مثل الجنوب
الافريقي . وحتى إذا كنا قد تشجعنا بالاتصالات الجارية حاليا والمتعلقة بتسوية مشكلة
ناميبيا واستعادة السلام الى أنغولا ، فنحن بحاجة الى التشديد على أن هذه التطورات
والاتصالات لا بد أن تكون وسيلة لإفساح المجال أمام تسوية شاملة في المنطقة .
وبالتالي لا يجوز تفسيرها على أنها عملية تفاوض حول ترتيبات دائمة للتعايش مع
الفصل العنصرى .

إن أصل الصراع والحرب والغوضى العامة في الجنوب الافريقي هو الفصل
العنصرى . وحقيقة أن نظام الفصل العنصرى أُجبر على الحوار لا يجوز أخذها على أنها
تعني أن حكومة جنوب افريقيا قررت التخلي عن سياسة الفصل العنصرى في جنوب
افريقيا ، أو عن سياسة القوة ضد جيرانها . أما التغيّر الظاهري في موقفها فهو
بالأحرى نتيجة مباشرة للهزائم العسكرية التي منيت بها قواتها المحتلة في أنغولا ،
والضغوط السياسية والاقتصادية المترتبة عليها داخل جنوب افريقيا ، الى جانب الضغط
الشديد الناجم عن الجزاءات الخارجية المفروضة على نظام الفصل العنصرى . ان
انتفاضة الاغلبية السوداء وبعض العناصر البيضاء المستنيرة ، بما في ذلك الذين
سيرفضون الخدمة العسكرية ، فرضت ضغطا مضاعفا على النظام ليتخلى عن الحرب في
أنغولا . هذه هي الحقيقة . وعلينا أن نظل دائما على حذر ولا نقع فريسة لدعايات
الفصل العنصرى أو دعاية حلغاء النظام ومؤازريه التي تزعم انه يمضي على طريق
الإصلاح . فالنظام ما زال عدوانيا . وضحاياه داخل جنوب افريقيا لم يشهدوا لحظة تمهل
في عنقه . أما ضحاياه في البلدان المجاورة فما زالوا يعانون من أعمال زعرعة
الاستقرار والعدوان العسكري السافر .

وتنزانيا تشعر بجزع شديد إذ ترى المناهضين للحرية الافريقية يستغلون مناخ
التحرك المصطنع الحالي في الجنوب الافريقي لإرضاء نظام الفصل العنصرى وتقويض الضغوط
السياسية الدولية ضده . ان الحالة في الجنوب الافريقي تمثل إنكارا لإنسانيتنا
المشتركة التي نسعى لحمايتها وتعزيزها بالتزامنا بميثاق هذه المنظمة ومثلها .

لا يمكن التزام الحياد حيال الفصل العنصري ، ولا يمكننا أن نترك شعب جنوب افريقيا يكافحه وحده . والامم المتحدة بالذات لا يجب أن تكتفي بشجب الفصل العنصري من بعد ، بل يتعين عليها أن تتخذ إجراءات ملموسة للقضاء عليه . وبنفس القدر من الأهمية يتعين عليها أن تبذل كل ما في وسعها لتشجيع من يناضلون داخل جنوب افريقيا لتدمير الفصل العنصري ويعانون الأهوال على أيدي مرتكبيه . وقد حان الوقت الآن لتوسيع وتعميق نطاق جهودنا داخل جنوب افريقيا . وتجاه أبنائها .

لهذا السبب يأسف وفد بلادي لاحتمال قيام النظام الإعلامي بالامم المتحدة بتقليص برامجه المكّسة لشعب جنوب افريقيا المقهور . وهو مقتنع بأن تقليص برامج إدارة شؤون الإعلام المتعلقة بالفصل العنصري وبناميبيا لا يجوز تنفيذه دون موافقة الجمعية العامة لان الجمعية ، في المقام الاول ، هي التي أنطت بإدارة شؤون الإعلام تنفيذا البرامج الحالية المتعلقة بالفصل العنصري وبناميبيا .

ان استعداد نظام الفصل العنصري لاجراء محادثات مع انغولا وموزامبيق ، وسعيه الى التقرب من زعماء دول افريقية مستقلة بعيدة عن جنوب افريقيا ينبغي الا يعمينا عن انه يواصل رفض اجراء أي تغيير في سياساته الداخلية ، أو اجراء محادثات مع زعماء الغالبية الافريقية الحقيقيين في جنوب افريقيا . إن عروض السلام التي يقدمها لانغولا وموزامبيق لا تصاحبها عروض مماثلة لضحاياها في داخل جنوب افريقيا . فضلا عن ذلك ، لم يتوقف عدوان جنوب افريقيا على جيرانها . ويترتب على هذا بالتالي ، أنه إذا كان النظام يريد اجراء محادثات سلم ، فينبغي له الا يكتفي باجرائها مع موزامبيق وأنغولا فقط ، وإنما أيضا أن يسعى الى تحقيق السلام الاساسي مع الغالبية السوداء في داخل جنوب افريقيا . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب عليه أن يلغي قوانين الفصل العنصري التي يطبقها ، ويلغي حالة الطوارئ ، ويرفع الحظر المفروض على الاحزاب السياسية ، ويفرج عن نلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين الذين ينبغي أن يناقش معهم مستقبل جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية .

إن تحمس جنوب افريقيا المفاجئ لإجراء حوار ومفاوضات ينبغي الا يؤدي الى تراخ دولي في ممارسة مختلف الضغوط المفروضة على ذلك النظام الشرير . واستعداد حكومة الفصل العنصري لإجراء المحادثات لا يعني اعتناقها للمبادئ المتحضرة . وبالتالي فإن المزاج الجديد المزعوم لحكومة جنوب افريقيا يتطلب تشديد الجزاءات . لقد فضح نظام جنوب افريقيا تسويق الذين يدعون عدم كفاية الجزاءات ضد جنوب افريقيا وهم يسعون بشكل محموم الى جني المنافع والأرباح .

في الاسبوع الماضي أعرب رئيس نظام الفصل العنصري عن الأمل في أن ينجح خداعه الدبلوماسي الأخير في تفادي الجزاءات ضد جنوب افريقيا أو إبطال فاعليتها . وجنوب افريقيا تقول إن تلك الجزاءات لها مفعول . ومن مسؤولية المجتمع الدولي أن يجعلها أكثر فاعلية . ولهذا السبب ، يدعو وفد بلادي مجلس الأمن الى أن يقوم بتنفيذ حظر توريد السلاح والنفط الى جنوب افريقيا تنفيذا أفضل ، وندعو الحكومات فرادى الى أن توسع نطاق الجزاءات التي فرضتها على المستوى الوطني وتكشفها وتجعلها أكثر فعالية . وما من شك في أن الجزاءات الإلزامية الشاملة تشكل أسرع التدابير وأكثرها

فاعلية وأقلها ضررا على جنوب افريقيا ، ولذا يجدد وفد بلادي دعوته الى مجلس الامن لغرضها .

إن الخسائر التي لحقت بالتملكات والهياكل الأساسية للبلدان المجاورة لجنوب افريقيا نتيجة انتهاجها سياسة زعزعة الاستقرار تقدر قيمتها بين ٢٥ و ٣٠ بليون دولار امريكي . وتلك البلدان بحاجة الى مساعدة كبيرة لاعادة بناء هياكلها الأساسية واقتصاداتها . لقد تقدم عدد من البلدان بمساعدات في هذا الشأن ، وإنني أسجل تقدير بلادي لهذا الدعم . إنه يساعد تلك البلدان على خفض مستوى اعتمادها على جنوب افريقيا ، ويزيد عزلة نظام الفصل العنصري .

لكن مساعدة دول خط المواجهة ، مع أنها ضرورية ، ينبغي ألا تكون بديلا عن التدابير العملية لمكافحة الفصل العنصري ، فهناك من يقدمون مساعدات السى دول المواجهة والدول المجاورة الأخرى ويعتبرونها بديلا عن الاشتراك في الكفاح ضد الفصل العنصري . ونحن في دول المواجهة لا يرضينا أن نستخدم ذريعة للتقاعس عن العمل أو لتنفيذ سياسات التوسع الاقتصادي الذاتي . فاية سياسة متوازنة لمكافحة الفصل العنصري يجب أن تتضمن اتخاذ تدابير ترمي بشكل مباشر الى إزالته من جنوب افريقيا ، وتدابير ترمي الى رفع العبء المفروض على دول المواجهة والدول المجاورة الأخرى .

إن تنزانيا تتابع باهتمام شديد مختلف جولات المحادثات فيما يتعلق بمستقبل ناميبيا وأمن أنغولا . ونرحب بتلك المحادثات ، بينما نشعر بالأسف لأن جنوب افريقيا لم تنسحب في وقت مبكر . فقد حرم شعب ناميبيا من استقلاله لوقت طويل .

إن الطابع الفريد الذي تتسم به الحالة الناميبية لا يمكن في مسؤولية الأمم المتحدة عن الاقليم فحسب وإنما أيضا في مجموعة العوامل التي أدت الى تعقيد الحالة . إن حالة ناميبيا حالة استعمارية ، وعنصرية مؤسسية ، ونهب اقتصادي ، واحتلال عسكري . ولا تزال حرية ناميبيا واستقلالها رهينتين لوجهات نظر سياسية غير حكيمة تعتنقها جنوب افريقيا وإدارة الولايات المتحدة .

وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا ، بل حتى في الوقت الذي تستمر فيه المحادثات ، تواصل جنوب افريقيا ترسيخ نظام الفصل العنصري الذي تمارسه داخل

ناميبيا . وهناك دليل على الأعمال العسكرية المباشرة والأعمال التي ترتكبها الشرطة ضد السكان المدنيين ، بما في ذلك الاحتجاز العشوائي ، والسجن دون محاكمة ، والاعدام المعجل لكل من يشتبه بتعاطفه مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وحتى في الوقت الذي تستمر فيه المحادثات بشأن اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يجسد خطة استقلال ناميبيا ، لم تقلل جنوب افريقيا من محاولتها لجمع حلف من العملاء الداخليين بغية القيام بعملية تزييف لحرمان منظمة سوابو من تحقيق النصر في الانتخابات .

وفي الوقت الذي نشعر فيه بتفاؤل مشوب بالحذر بشأن آفاق التوصل الى تسوية ناميبية ، ينبغي لنا ألا نشعر برضا ذاتي . والاتفاق على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال موقوفا على تحقيق العديد من المطالب الغربية . فلا يزال الربط قائما ، ولا تزال ناميبيا تزرع تحت العبودية الاستعمارية . ولا تزال جنوب افريقيا متعننة ، ولا يزال حلفاؤها غير راغبين في فرض ضغوط عليها . ويكشف تاريخ المفاوضات أن جنوب افريقيا عريقة في التسوية والمماطلة . وقد مرت ١٠ سنوات على صدور القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، اتسمت بالتوقعات والاحباطات ، حيث كان نظام الفصل العنصري وحلفاؤه يضعون العقبة تلو الأخرى . وبهذا التاريخ المليء بالمماطلة والتسوية والتقهقر ، لا يمكننا أن ندعي أن كل شيء على ما يرام .

وأيضا كانت نتيجة المفاوضات الجارية ، دعوني أؤكد أن تنزانيا تعتبر أن المحادثات ترمي قبل كل شيء الى التفاوض بشأن أنماط لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وضمان سيادة ووحدة أراضي جمهورية أنغولا الشعبية ضد النزعة التوسعية لجنوب افريقيا . ونحث مجلس الأمن ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة ، التي تلعب دور الوسيط في المحادثات ، على ضمان ألا تسعى جنوب افريقيا الى تقويض الاهداف القانونية الأساسية المقبولة دوليا . ونحیی شجاعة قوات جمهورية أنغولا الشعبية والقوات الكوبية الأهمية التي انتصرت على قوات الاحتلال التابعة للنظام العنصري ، وحثدت بطريقة حاسمة مسار الحرب ، وتوجت جهودها بهزيمة جيش جنوب افريقيا الغازي لجنوب انغولا .

وينتشر التفاؤل في مناطق أخرى أسوة بالجنوب الأفريقي . إننا نرحب بقبول المغرب لوساطة الأمم المتحدة في بذل جهد لتحقيق السلم والتوصل الى تسوية لمشكلة الصحراء الغربية . ونأمل أن يحظى الأمين العام بكل التأييد اللازم كي يضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ صيغة الأمم المتحدة لتقرير مصير واستقلال الشعب الصحراوي . ولإنجاح هذه العملية ، نحث أطراف النزاع على التحلي بالارادة السياسية اللازمة ، والشروع في مفاوضات مباشرة ، وذلك كما نصت قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ذات الصلة . وينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون الاستفتاء المقرر إجراؤه في الصحراء الغربية عملية حقيقية لإنهاء الاستعمار ، وينبغي أن يُنظر اليه على هذا النحو .

وفي الشرق الأوسط ، نشعر بالغضب إزاء المذبحة التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني انتهاكا لقرارات مجلس الأمن واتفاقية جنيف الرابعة . وتعتقد تنزانيا أن مصالح المنطقة الطويلة الأجل سيحققها في نهاية المطاف التحلي بواقعية سياسية من جانب جميع الأطراف المعنية . وإن إحلال سلام شامل دائم لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل غير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة على أرضه . وبالمثل فإن أي سلام آمن يجب أن يقوم على حق جميع دول المنطقة المنيع ، بما في ذلك إسرائيل ، في العيش في داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

وإن نعرب عن تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطيني وتأييدنا له ، نشني على الدور الذي تضطلع به منظمة التحرير الفلسطينية في قيادة الكفاح نحو الحرية . إن الانتفاضة التي تستمر لمدة عام الآن تدل مرة أخرى على أنه ما من تضحية تعز على تحقيق الحرية والتحرر . إن الحالة لا تزال متفجرة ، وتتطلب القيام بعمل عاجل . ونحن نؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط ، مع الإصرار على أنه لن يوفر فرصة أفضل لضمان السلم في المنطقة إلا اذا اعترف بأن القضية الفلسطينية تمثل جوهر مشكلة الشرق الأوسط . وتحقيقا لهذا الهدف ، يجب أن يُسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاطلاع بدور محدد حاسم الأهمية في المؤتمر .

وترحب تنزانيا بقبول قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٨) وباتفاق وقف اطلاق النار بين ايران والعراق . ويسعدنا أن تلك الحرب المدمرة التي أودت بحياة الملايين وأدت الى ضياع بلايين الدولارات في شكل خسائر في الممتلكات ، قد وضعت أوزارها أخيراً . ونشيد بالشجاعة السياسية التي تحلى بها قادة البلدين في الموافقة على إتاحة الفرصة لتسوية منازعاتهما بالوسائل السلمية . إن البلدين بقبولهما لدور الوساطة الذي تقوم به الأمم المتحدة قد أنعشا من جديد روح ميثاق الأمم المتحدة وأعلننا حقبة جديدة من التسامح ، ونأمل أن تبدأ في المستقبل القريب المفاوضات لابرام اتفاقات دائمة من أجل السلم والتعاون . وعلينا أن ندعوها أن يظلا ملتزمين بإحلال السلم والاستقرار في الخليج ، فالطريق نحو المصالحة وإعادة البناء الاقتصادي لن يكون سهلاً ، ونحن نحض على المشاورة وندعو المجتمع الدولي الى المساعدة في هذه الجهود ، ولا سيما تمكين فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لايران والعراق من الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية .

إننا نشعر بالتشجيع لاستئناف المحادثات الدولية في قبرص في إطار المساعي الحميدة للأمين العام ، إذ أن الاستمرار في تجزئة ذلك البلد واستمرار التوتر لا يمكن إلا أن يزيدا من الصراع بين الأشقاء . ونحن نناشد زعماء الطائفتين التركيبية واليونانية ممارسة ضبط النفس ومساعدة الأمين العام في جهود الوساطة التي يبذلها للتوصل الى حل دائم في إطار السلامة الاقليمية والاستقلال وطابع قبرص غير المنحاز . ونلاحظ في افغانستان ان انسحاب القوات الأجنبية ماض حسب الجدول الزمني المقرر له . ونأمل أن تتجلى نفس الروح في المهمة القادمة والأصعب والتي تتمثل في المصالحة الوطنية وإعادة بناء الاقتصاد الوطني واستتباب السلم وضمان السلامة الاقليمية والحفاظ على طابع عدم الانحياز للبلاد ، ونحث الأطراف في اتفاق جنيف وكذلك البلدين الضامنين للاتفاق على التقيد بأحكامه وتنفيذه بكامله بغية الاسراع في عودة السلام الدائم الى ذلك البلد .

ولا تزال شبه جزيرة كوريا منطقة تمور بالصراع . ولم تبرح قوات الاحتلال مكانها ؛ ومع ذلك فإن مرور ٤٠ عاماً على الاحتلال لم ينتقص من الروح النضالية والتوق

لتوحيد الشعب الكوري . وتنزانيا تدعو الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من المنطقة ، وتعزيز المناخ المفضي الى إعادة توحيد كوريا .

وفيما يتعلق بكمبوتشيا شعرت حكومة بلادي بالتشجيع لاستئناف الحوار كما تجلس في الاجتماع غير الرسمي الاخير في جاكارتا . ونحن اذ نشني على الجهود التي بذلتها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا نناشد الفئات المختلفة المعنية بأن تضع في المقام الاول مصالح بلدها وشعبها وأن تتفق على تشكيل حكومة للوحدة الوطنية .

وما برحت مشاكل امريكا الوسطى مستعصية على الحل . فلا تزال الاحوال في المنطقة آخذة في التدهور حيث تشتد الصراعات الداخلية ويزداد التدخل والعدوان الاجنبي . وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها بلدان المنطقة والمجتمع الدولي لا يبدو السلام قريبا ، بل إننا نشهد شعله الامل التي اضاءها اتفاق وقف اطلاق النار في نيكاراغوا والتفاهم على تسوية سلمية شاملة في المنطقة في وقت سابق من هذا العام ، توشك أن تخبو بسبب معارضة الحكومة الامريكية . ومن الطبيعي أن نتشاطر القلق والكرب الذي تشعر به شعوب امريكا الوسطى التي ما برحت تتعرض دون مبرر الى معاناة وحرمان شديدين منذ وقت طويل جدا . والسعي في سبيل السلم يحتتم التخلي عن سياسة القوة والتهديد بالمواجهة والحرب . وعلى بلدان المنطقة أن تسعى الى حلول تأخذ في الحسبان الطبيعة الحقيقية لمشاكلها وأن ترفض الوصفات الآتية من الخارج أو التي تفرض عليها عن طريق الضغط الاقتصادي أو العسكري أو غير ذلك من ضروب القوة .

وقد لاحظنا بارتياح أن تلك البلدان قد اعترفت ، من خلال عملية كونتادورا وبوجه الخصوص خطة غواتيمالا للسلم ، بأهمية النهج الاقليمي لحل مشاكل المنطقة . فهذه البلدان برفضها للتصلبات الايديولوجية التي تضع مشكلة المنطقة في ساحة المواجهة بين الشرق والغرب وسعيها بدلا من ذلك الى التماس حلول أكثر اتفقا مع احتياجاتها قد سلكت سبيلا جديدا يفضي الى سلام أكثر استقرارا ودواما . ونحن نشيد بمشاهدة الأطراف المعنية ونناشد المجتمع الدولي أن يساعد هذه البلدان في مواصلة

الحوار الذي بدأته . وناشد بوجه الخصوص جميع الأطراف المعنية في المنطقة أن تكسب عن الأعمال التي تقوض عملية السلم وتعرض مستقبلها للخطر .

وفي الوقت الذي يسعى فيه العالم الى التغلب على هذه المشاكل الاقليمية هناك مشاكل أخرى ذات طابع اقتصادي أو أممي لم تبرح مكانها . واذا كانت قد ظهرت في بعض المناطق دلائل مشجعة فإن الحالة لا تزال دقيقة بصورة عامة .

ففي مجال التسليح يسجل العالم أعلى رقم من النفقات العسكرية . وبينما تتهدد المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عوامل اقتصادية عديدة غالبية سكان العالم ، نجد حفنة من البلدان تنفق أكثر من تريليون دولار على أدوات الحرب وحدها .

وفي العام الماضي رحب العالم كله بمعاهدة القضاء على القوات النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وذلك لما تبشّر به المعاهدة من خير في المستقبل . فعلى الرغم من ضآلة العدد الذي تنص المعاهدة على تخفيضه من بين العدد الهائل للرؤوس النووية الموجودة لدى الطرفين لقيت المعاهدة ترحيبا بسبب ما تنطوي عليه من قيمة سياسية . وتجلت أهميتها في أنها مكنت الدولتين العظميين من اجتياز حاجز سيكولوجي هام . وأثبتت أنه اذا توافرت الارادة السياسية يمكن لا وقف سباق التسليح فحسب بل يمكن أيضا الشروع في عملية عكس مسارها . ونظرا للتفاؤل الذي ولدته معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى كان يتوقع الكثير من اجتماع قمة موسكو . ولكن رغم المناخ السياسي المؤات لم يمكن استكمال المكاسب التي تحققت في قمة واشنطن والاتفاق على المزيد من التخفيضات المحددة والجزئية . ومع ذلك تجدر ملاحظة أن هناك التزاما بتخفيض ما نسبته ٥٠ في المائة في المنظومات الاستراتيجية الهجومية وبالتفاوض على نظام لحظر التجارب النووية - ولو على مراحل . ونحن نحث الدولتين العظميين على اغتنام المناخ السياسي السائد للتفاوض على تخفيضات أكبر وتوسيع نطاق مفاوضاتهما لتشمل مجالات أخرى .

إن بلادي بالاشتراك مع الأرجنتين والسويد والمكسيك والهند واليونان ما برحت تتعاون في مبادرة السلم التي أخذت زمامها الدول الست . ويجمع بين بلداننا إيمان

مشترك بأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عليها واجب المطالبة بوقف سباق التسلح ولها الحق في ذلك . ولم يعد بوسعنا أن نكتفي بالوعود التي سمعناها مرارا أو التي لم تسفر عن شيء غير أن جعلت العالم أكثر اقترابا من الحرب النووية . لقد كرر قادة البلدان الستة في إعلان استكهولم الصادر في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام دعوتهم الى الحظر الشامل للتجارب النووية وتحريم مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي .

وفي اعتقادنا أن للتحقق دوره الرئيسي في جميع اتفاقات نزع السلاح . واذا ما أنيط هذا الدور بالأمم المتحدة بصورة خاصة فإنه سوف يعزز من الثقة المتبادلة بين الأطراف ويشجع على استكشاف مجالات الاتفاق . والاقتراح الذي قدمته البلدان الستة بإنشاء هيئة للتحقق متكاملة ومتعددة الأطراف في إطار منظومة الأمم المتحدة لا يزال صالحا . ونأمل أن يحظى بتأييد البلدان الأخرى .

وبينما كان هناك تعاون على الصعيد الثنائي ، كان من المؤسف أن المحفل المتعدد الأطراف - أي مؤتمر نزع السلاح - قد توقفت أعماله ، فالشلل الذي يأخذ الآن بخناق المؤتمر ، متخفيا وراء قاعدة توافق الآراء ، قد حال دون البدء بالمفاوضات المتعلقة بمسائل حيوية مثل الحظر الشامل للتجارب ومنع مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . ولا بد أن نعرب عن أسفنا العميق إذ أن بعض البلدان ما برحت تقوض بصورة مستمرة كفاءة المحافل التفاوضية لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، رغم ما تعلنه من تأييدها .

وتعتقد تنزانيا أن سعينا من أجل السلم يرتبط ارتباطا وثيقا بالنضال من أجل التنمية . فهاتان الفكرتان النييلتان اللتان تعتبران من ركائز فلسفتنا السياسية وسياستنا الخارجية لا يمكن السعي الى احدهما بنجاح بمعزل عن الأخرى . فنحن بحاجة الى السلم من أجل التنمية مثلما نحن بحاجة الى التنمية للحفاظ على السلم . ولهذا فإننا نؤكد دائما على وجود صلة عضوية بين نزع السلاح والتنمية .

وفي حزيران/يونيه من هذا العام اجتمعت الجمعية العامة في دورة استثنائية شالسة مكرسة لنزع السلاح . ولست بحاجة الى تأكيد أن فشل الدورة كان نتيجة مباشرة للمعارضة الفعالة من جانب بعض البلدان المتقدمة والسكوت المتواطئ من جانب بعضها الآخر . غير أن ستار الدخان المتمثل فيما يسمى بالحقائق الجديد لا يجدي فتيلاً . ولن تؤدي المماثلة إلا الى مخاطر سباق التسلح المتصاعد . ولا يمكن أن يكون نزع السلاح من اختصاص بضعة بلدان مهما كانت قوة ترساناتها . وبالتأكيد ان نزع السلاح الفعال لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق مشاركة مجتمع الأمم بأسره ومعاونته .

لقد شهدنا في الشهور الأخيرة ظاهرة طرح النفايات النووية والنفايات الصناعية السامة في القارة الأفريقية . ونحن نشجب هذا العمل الفظيع من جانب الشركات أو الأفراد الذين ينتمون الى البلدان الصناعية والذين سارعوا الى تحويل أفريقيا الى مكان لطرح النفايات السامة والاشعاعية الخطيرة . وإنه خطأ من الناحية الاخلاقية استغلال الضعف الاقتصادي لاقبل البلدان نمواً ، وغالبية هذه البلدان تقع في أفريقيا . ونناشد المجتمع الدولي ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوجه الخصوص ، أن تضع نظاماً من التدابير والقواعد يقضي بوقف هذا التطور الخطير ليس في أفريقيا فحسب بل في جميع أرجاء العالم .

وترى تنزانيا أنه مما يدعو إلى الأسف أن التقدم الذي شهدناه في السنوات القليلة الماضية في الجبهتين الدبلوماسية والسياسية لم يظهر أثره في المناخ الاقتصادي العالمي . فلا يزال هذا الميدان يتميز بالاختلالات وعدم الاستقرار ، مما يتمثل في نمو الاقتصادات الصناعية وتدهور اقتصادات العالم الثالث . ونتيجة هذه الاتجاهات هي الفقر المعجل للعالم الثالث .

وتظهر في افريقيا أوضح أشكال التفاوت . وكما بيّن استعراض نصف المدة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، فإن البلدان الافريقية بصفة عامة أفقر اليوم مما كانت عليه منذ سنتين . ولا تزال ديونها تتزايد كما تتزايد أسعار الفائدة الناشئة عنها ، وتستمر أسعار السلع الأساسية في الانخفاض ونشهد تدفقا صافيا للموارد إلى خارج افريقيا . ولم يعد في الوسع أن يوجه إلينا اللوم في افريقيا على الأسس القديمة . فقد أشار تقرير الأمين العام إلى أن العديد من البلدان الافريقية شرعت في الاضطلاع بالإصلاحات السياسية وأشكال التكيف النقدي اللازمة . لقد طبقنا جميع سبل العلاج التي وُصفت لنا ولكن الحالة آخذة في التدهور .

إن الحقائق والمنطق لا يقبلان الجدل . فقد دعت العوامل الداخلية بإلحاح إلى وضع برنامج أولويات افريقيا للإنعاش الاقتصادي . ونعتقد أن تجربة السنتين الماضيتين تدعو أيضا ، وبإلحاح ، إلى معالجة العوامل الخارجية . فهناك الآن حاجة واضحة لبرنامج عالمي للتكيف الهيكلي يؤدي إلى نظام اقتصادي دولي جديد أو أيا كان الاسم الذي نطلقه عليه . فالحرمان الاقتصادي في العالم الثالث لا يمكن أن يعزز التنمية في العالم الأول إلى أمد طويل .

ومع ذلك ما زالت هناك فرصة لتصحيح هذه الاختلالات وأوجه عدم الإنصاف . فبالإضافة إلى برامج التكيف الوطنية المنفردة التي تحتاج إلى دعم خارجي ، تطالب البلدان الافريقية بعقد مؤتمر دولي معني بالمديونية في افريقيا . وينبغي أن يتسع نطاق المبادرة التي اتخذتها القمة الاقتصادية الافريقية في حزيران/يونيه الماضي

بشأن ديون أشد البلدان النامية فقرا . ويجب أن تولى جولة أوروغواي اهتماما أكبر للاحتياجات التجارية للبلدان النامية . ومن شأن الحضور الفعال في المؤتمر المعنسي بالديون ومفاوضات جولة أوروغواي أن يوجد حلولا لن تؤدي فقط إلى وقف التدهور في المصير الاقتصادي للبلدان الفقيرة بل تعطي أيضا وجها إنسانيا لمفهوم التعاون والتكافل الدوليين .

لقد فشلت المحاولات التي بذلت في السنوات القليلة الماضية لاحتكار البحث عن حلول للمشكلات العالمية والإقليمية . وهذه التجربة تؤكد مرة أخرى الدور المركزي للأمم المتحدة في الشؤون العالمية . فهي تذكرنا بأن الأمم المتحدة توفر محفلا فريدا يمكن في إطاره وضع استراتيجيات للتعايش والتوافق والتعاون الذي يحقق فائدة متبادلة . وفي هذه العملية الهامة المشتركة ستستمر تنزانيا في تقديم تأييدها الثابت للأمم المتحدة ووكالاتها .

السيد العطاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسبحوا لي

أولا أن أقدم تهانني المخلصة إلى السيد دانتي كابوتو لتوليته رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين . إن انتخابه لهذا المنصب الرفيع يعد اعترافا بخصاله البارزة ، وتعبيرا عن التقدير الذي تحظى به الأرجنتين بين مجتمع الأمم . وسجله الناصع في الدبلوماسية الدولية يجعلنا على ثقة من أنه سيقود هذه الدورة بكفاءة ومقدرة .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفه السيد بيتر فلورين على الطريقة المثلى التي ترأس بها مداولاتنا في عام مزدحم بالأعمال .

وأود أيضا أن أعرب عن تعاطف اندونيسيا العميق وتضامنها مع حكومات وشعوب بنغلاديش وجامايكا والسودان في أعقاب المعاناة البشرية الضخمة والتدمير الشديد الذي أصابها أخيرا بسبب الكوارث الطبيعية . وأملنا الصادق أن يقدم المجتمع الدولي المساعدات الكافية والعاجلة لعمليتي إعادة التأهيل وإعادة البناء في تلك البلدان .

ويبدو أن المناخ الجديد للمصالحة والتوفيق المتبادل يتأكد في جميع أنحاء العالم . فعلى الرغم من استمرار عدم اليقين والتناقض بدأت تظهر بعض الاتجاهات الهامة في العلاقات الدولية ، بالإضافة إلى علامات التخفيف العام في حدة التوتر وخاصة بين الدولتين العظميين . ففي عدد من الصراعات الدولية بدأت المواجهة تخلي الطريق للحوار ولبذل الجهود لإيجاد حلول تفاوضية . وفي نفس الوقت تجرى تحركات أساسية على الصعيد الاقتصادي تدفع الاقتصاد العالمي صوب التكامل والتكافل المتزايدين .

لقد رحبنا جميعا باتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان كإسهام بارز في تحقيق الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي . وبالمثل رحبنا بوقف إطلاق النار وبدء المفاوضات بين إيران والعراق نتيجة للاقتناع بأن خيارات السلم لن تكون في صالح شعبي إيران والعراق وحدهما ولكن أيضا لصالح الاستقرار والتقدم في منطقة الخليج كلها وفيما وراءها .

وبالمثل فقد لاحظنا بارتياح الاحتمالات المتزايدة لإيجاد حل لقضية الصحراء الغربية على أساس خطة السلم التي اشترك في وضعها الأمين العام ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية .

وفيما يتعلق بمسألة قبرص ، تجدد الآن الحوار بين رئيس قبرص وزعيم الطائفة التركية القبرصية ونأمل أن يؤدي إلى تسوية مبكرة لجميع جوانب المشكلة .

وفي الجنوب الإفريقي ، أحرز تقدم في المفاوضات التي يمكن أن تمهد الطريق لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والاستقلال الكامل لناميبيا ، وهما مسألتان طال عليهما الأمد . وفي جنوب شرق آسيا ، ولّد الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في جاكارتا في تموز/يوليه الماضي بشأن كمبوتشيا زخما جديدا في العملية التي تستهدف الحل العادل والشامل للمشكلة .

وينبغي أن ينسب إلى الأمم المتحدة وإلى أميننا العام كثير من الفضل في وضع الأساس ومواصلة الجهود لإيجاد حلول لتلك الحالات وغيرها من حالات الصراع التي طال أمدها . والواقع أن القيمة التي لا غنى عنها للأمم المتحدة وإمكاناتها ، لم تظهر في أي وقت في تاريخنا المعاصر كما تظهر اليوم . ومن ثم ازداد التأييد من جانب الدول الأعضاء لهذا المحفل الفريد المتعدد الأطراف ، بالإضافة إلى الالتزام المتجدد بتعزيزه ومنحه عزما جديدا . وإن منح جائزة نوبل للسلام هذا العام لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم لهو تأكيد مؤات وتعزيز هائل للدور الذي ما فتئت تقوم به منظماتنا العالمية لإقامة السلم وتعزيزه في عالم مضطرب ومتوتر .

وعلى الرغم من أن هذه التطورات تبعث على التفاؤل فيما يتعلق بجهودنا الرامية إلى كفالة قدر أكبر من السلم والعدل والرخاء لأممنا كافة لا يسعنا أن نذكر أن الأوضاع الدولية ما زالت حافلة بالتوترات والغرض الاقتصادية ، ويشيع فيها شعور بانعدام الأمن والتوجس من خطر المحرقة النووية الذي يتهددنا جميعا . ولا تزال سياسات القوة والسيطرة السياسية والقسر الاقتصادي والتدخل والعدوان السافر من السمات البارزة للعلاقات الدولية في الوقت الراهن . وما برحت بقايا الاستعمار والعنصرية المؤسسية تعرقل الاندفاع العالمي صوب الحرية والمساواة والتقدم الاجتماعي والثقافي للشعوب . ولا تزال أوجه الاختلال عميقة الجذور وأوجه الظلم غير المقبولة تتخلل العلاقات الاقتصادية . ولئن كنا نشهد بارقة أمل في العلاقات بين الشرق والغرب فإننا نلمس على النقيض من ذلك ، تفاقم المشاكل والحالات المتأزمة المواكبة لعملية الاستقطاب بين الشمال والجنوب .

وغني عن البيان أنه لاغتنام الفرص الجديدة والتصدي للتحديات التي تنطوي عليها الحالة الدولية الأخذة في التطور لم يعد بوسعنا الاعتماد على نهج بالية مثل النزعة إلى الانفرادية والثنائية الانتقائية أو على مفاهيم مثل تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ أو سياسة التكتلات . ذلك أن معالجة التطورات والاتجاهات الجديدة التي بدأت تفرض نفسها كظواهر عالمية هي من التعقيد بما يتطلب التزاما واعيا بالتعددية ينبني على حتمية التكافل والمصلحة المشتركة وتقاسم المسؤوليات فيما بين دول العالم قاطبة .

غير أن الدول النووية الكبرى ما زالت تبدو راغبة عن تلك الفكرة الأساسية حتى فيما يتعلق بقضايا فائقة الأهمية مثل نزع السلاح والأمن الدولي . ونحن وإن كنا نشعر بخالص السرور لتوقيع المعاهدة الخاصة بإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى وللمفاوضات الجارية بين الدولتين العظميين بشأن الأسلحة الاستراتيجية ، لا يسعنا إلا أن نذكر أننا لا نلمس أي تخفيف من حدة سباق التسلح وبخاصة من النواحي النوعية أو التكنولوجية . فضلا عن ذلك ، نجد أن معظم المسائل الرئيسية المدرجة على جدول

أعمال نزع السلاح ، سواء ما يتعلق منها بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب أو عدم الانتشار أو منع نشوب حرب نووية أو عسكرة الفضاء الخارجي ، لا تزال تخضع لحجسج واعتبارات واهية مثل الردع الاستراتيجي والاسبقية المدعاة للتعهدات التي تقطع شائيا بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين . تلك هي الحقيقة التي لا يمكن إنكارها والتي جابها مؤتمر نزع السلاح بجنيف ، الذي لم يتوصل منذ إنشائه إلى اتفاق جوهري واحد في هذا المجال . وهي أيضا أحد الاسباب الرئيسية لما انتهت إليه دورة الجمعية العامة الاستثنائية الاخيرة المكرسة لنزع السلاح من نتيجة مخيبة للأمال حيث لم تستطع حتى الاتفاق على صيغة يلخص بها الرئيس أعمالها ، فضلا عن عدم التوصل إلى وثيقة ختامية ذات مضمون .

إن منع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الإسهام إسهاما نشطا في عملية مفاوضات نزع السلاح أمر لا نقبله على الإطلاق . ولذا ، فإن الدول المحايدة وغير المنحازة ، ومن بينها اندونيسيا ، عاقدة العزم على تأكيد دورها في هذا الصدد ومضاعفة جهودها لتحقيق الامن لنا جميعا من خلال المفاوضات متعددة الاطراف وصولا إلى نزع السلاح النووي الكامل والتخلص من كل أسلحة الدمار الشامل الأخرى وإجراء تخفيضات متوازنة في الأسلحة التقليدية . وفي هذا السياق ، نرجو على الاخص أن يختتم مؤتمر نزع السلاح ، في أقرب وقت ممكن ، المفاوضات بشأن الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية . ولن يؤدي أي سبيل آخر يقترح اتباعه إلا إلى أن يحدد بنا عن هذا الهدف السامي . وينبغي أيضا الاستمرار في إعطاء أولوية عالية لمسألة إبرام معاهدة بشأن الحظر الشامل للتجارب ، حيث أن من شأن اتفاق كهذا أن يسهم في وقف استحداث أنظمة جديدة من الأسلحة وتطوير الأسلحة الموجودة بالفعل . وقد تقدم وفدي رسميا بالاشتراك مع وفود بيرو وسري لانكا والمكسيك ويوغوسلافيا باقتراح إلى الحكومات الودية لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب يدعو إلى عقد مؤتمر في أقرب وقت ممكن للنظر في إدخال تعديل على المعاهدة المذكورة يحولها إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وفي رأينا أنه بالنظر إلى استمرار ما يشهده مؤتمر نزع السلاح من جهود في سعيه لإبرام مثل هذه المعاهدة ، فمن شأن التعديل المقترح أن يوفر دفعة إيجابية صوب بلوغ ذلك الهدف .

ان قدرتنا الجماعية على التصديّ لتحديات عهد جديد سيمصّبها ضعف خطير ما دام ملايين من البشر يرزحون تحت وطأة السيطرة الاستعمارية وما دمنا نتغاضى عن المظاهر الاخلاقية التي تتجلى في أبشع صورها في العنصرية والفصل العنصري .

وفيما يتعلق بناميبيا ، تتابع اندونيسيا باهتمام بالغ المفاوضات الجارية بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة من أجل إرساء أساس للسلم العادل والدائم في المنطقة الجنوبية الغربية من افريقيا وكفالة استقلال ناميبيا . وفي حين يحدونا وطيد الامل في أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج ملموسة ، فإننا لا نستطيع أن ننسى أن جنوب افريقيا كانت أيضا طرفا في المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وأنها تعهدت بالالتزام بأحكام تلك الخطة . ولكن بريتوريا عمدت منذ ذلك الحين إلى تقويض وإحباط جميع الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ الخطة المذكورة مستخدمة في ذلك كافة الوسائل . ولا بد لنا أن نتوخى اليقظة ، وأن نمنع بالتالي تحول العملية الجارية الآن إلى محاولة أخرى للتحايل يلبتمس النظام العنصري من خلالها كسب مزيد من الوقت ليرسخ احتلاله غير الشرعي لهذا الإقليم .

وينبغي أن نضم جميعا على أن نكفل في هذا العام الموافق لمرور عشرة أعوام على اعتماد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذ خطة استقلال ناميبيا بمدق وأمانسة . وتحقيقا لتلك الغاية ، تؤيد اندونيسيا الدعوة إلى انعقاد مجلس الامن في موعد مبكر لاعتماد قرار يمكن الامين العام من الشروع على الفور في اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية لإحلال فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . وينبغي في الوقت نفسه أن نواصل تقديم دعمنا القوي للشعب الناميبى في الكفاح الذي يخوضه بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من أجل ناميبيا مستقلة بحسب ومتحدة .

أما في جنوب افريقيا ذاتها ، فلم يلبن نظام بريتوريا فيما يمارسه من إرهاب وقمع وحشيين ضد جميع أشكال معارضة الفصل العنصري . وبالتالي اتخذ الاستقطاب والمواجهة بين الاقلية العنصرية والاعلبيّة المقهورة أبعادا متزايدة العنف . وما زالت

حكومتي على اقتناعها بأن فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق هو الأسلوب الوحيد الفعال للقضاء على الفصل العنصري بالسبل السلمية ، حتى يتسنى إقامة مجتمع ديمقراطي وغير عنصري بدلا منه . وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يكشف العمل لإرغام بريتوريا على التخلي عن عدوانها المستمر على جيرانها وعمن أعمالها الرامية إلى زعزعة استقرارهم . وينبغي تعزيز الدعم العملي والمادي المقدم لدول خط المواجهة الأفريقية لتمكينها من التخلص مما تتعرض له باستمرار من ابتزاز سياسي واختناق اقتصادي . ونرى في هذا الصدد أن ما قررتته حركة عدم الانحياز في قمة هراري المعقودة في عام ١٩٨٦ من إنشاء صندوق العمل من أجل التصدي للغزو والاستعمار والفصل العنصري يمكن أن يشكل ردا عمليا على هذا التحدي . ومن دواعي سرور اندونيسيا أنها أعلنت تبرعها للصندوق بإسهم نقدي يبلغ ٢ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار يسد على ثلاث سنوات .

إن نضال الشعب الفلسطيني من أجل العدالة والاستقلال الوطني كان دائما أساس الصراع العربي الإسرائيلي . ولم يعد السؤال اليوم ما إذا كان الفلسطينيون سينتصرون في قضيتهم المقدسة ، بل كم سيستغرق تحقيق ذلك وبأية تضحيات . إن الانتفاضة الشعبية المستمرة في الأراضي المحتلة قد غيرت تغييرا جذريا المعادلة الاستراتيجية باحداث تحول نوعي في طبيعة ومستوى الكفاح ضد الاضطهاد الاسرائيلي . وفي نفس الوقت فإنهم ما مزقت حالة الامر الواقع التي استمرت ٢٠ عاما وما صاحبها من شعور نظام تل أبيب برضى وهمي . والواقع إن الفظائع اليومية وأعمال العنف الوحشية التي ترتكب ضد المتظاهرين الفلسطينيين العزل في الضفة الغربية وفي قطاع غزة وفي القدس الشريف تكشف مدى افلاس المحاولات الامرائيلية لفرض ضم الاراضي المحتلة على أساس الامر الواقع . كما دفعت تلك الاحداث بالشعب الفلسطيني ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ، الى الإعداد لمرحلة جديدة من مراحل نضاله السياسي .

واندونيسيا تؤيد تأييدا تاما ما دعت اليه الدول الاعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز مجلس الامن من أن يضع الاراضي الفلسطينية تحت الاشراف المؤقت للأمم المتحدة بغية وقف أعمال التخويف والقمع التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني . وفي نفس الوقت ، ينبغي الضغط على اسرائيل سياسيا ودبلوماسيا لاقتناعها بعدم الاعتراض على عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ، الذي نص عليه قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ جيم ، لانه يوفر الإطار الناجع الوحيد لتحقيق تسوية شاملة تقوم على انسحاب اسرائيل تام من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، وعلى أعمال مبكر لحسق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين .

وكما اثبتت أحداث العام الماضي ، فإن تصميم اسرائيل على أن تفرض بقوة السلاح مخططاتها العدوانية والتوسعية على المنطقة ينعكس أيضا في احتلالها الصارخ للاراضي اللبنانية ذات السيادة . إن المهمة الشاقة التي يظلم بها شعب لبنان

لاستعادة وحدته وإعادة الأوضاع الطبيعية تعرقلها باستمرار تلك الاعمال الاسرائيلية غير الشرعية . ولذلك فإن اندونيسيا تؤيد تأييدا تاما ما يطالب به لبنان من الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لجميع قوات الاحتلال الاسرائيلية .

على مدى السنوات التسع الماضية ، واندونيسيا تشارك مع الاعضاء الآخرين من رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، في الجهود الرامية إلى وضع نهاية للنزاع وسفك الدماء الذي طال أمده في كمبوتشيا وللمعاناة الشديدة التي تعرض لها الشعب الكمبوتشي . واندونيسيا ، بوصفها وسيطا من دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، تسعى لاستكشاف نهج عملية يمكن أن تؤدي إلى حوار ومفاوضات حقيقية فيما بين أطراف الصراع ، تفضي بدورها إلى حل شامل وعادل ودائم . وفي تفاهم مدينة هوشي منه ، الذي جرى التوصل إليه بين وزير خارجية اندونيسيا ووزير خارجية فييت نام في تموز/يوليه من العام الماضي ، وفي اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي رُتبَّ على أساس ذلك التفاهم وانعقد في تموز/يوليه هذا العام ، نعتقد أننا توصلنا إلى إطار ناجح يمكن من خلاله تحقيق ذلك الهدف الذي طال السعي إليه .

ففي اجتماع جاكرتا غير الرسمي بدئ بالعمل على احلال الحوار السياسي والمفاوضات محل الصراع المسلح والمجابهة . وهذه أول مرة تتمكن فيها جميع الاطراف المعنية مباشرة وغيرها من البلدان المعنية في المنطقة من الجلوس معا وإجراء حوار مباشر فيما بينها لتحديد المجالات التي يمكن التوصل فيها إلى أرضية مشتركة ، وتحديد العقبات الحقيقية التي تعترض الحل .

وبعد مناقشات صريحة وبنّاءة ، اتفق المشاركون في اجتماع جاكرتا غير الرسمي على الحاجة لحل مشكلة كمبوتشيا من خلال الوسائل السياسية لا من خلال سياسة الامر الواقع العسكرية . وجرى التوصل أيضا إلى تفاهم عام بشأن الشكل النهائي للحل ، الذي سيكون من خلال إقامة دولة كمبوتشية مستقلة وذات سيادة ومسالمة ومحايده وغير منحازة تحت قيادة الامير نوردوم سيهانوك ، واستنادا إلى تقرير المصير والمصارحة الوطنية . واتفق المشاركون على أن الموضوعين الرئيسيين والمتشابكين في

المشكلة الكمبوتشية هما : أولا ، انسحاب جميع القوات الغييتنامية من كمبوتشيا ، الذي يتعين أن يتم ضمن إطار حل سياسي شامل ، وثانيا ، الحيلولة دون تكرار سياسات وممارسات الإبادة الجماعية التي ارتكبتها النظام السابق . واتفقوا أيضا على الحاجة إلى ضمان وقف جميع أشكال التدخل الخارجي وإمدادات الاسلحة من الخارج إلى القسوات الكمبوتشية المتعارضة ، ووضع جدول زمني محدد وتوفير وجود دولي فعال للإشراف على تلك العمليات .

واتفق المجتمعون أيضا على مواصلة المناقشة من خلال فريق عمل من أجل دراسة جوانب محددة لحل سياسي . وسينتهي الفريق العامل من أعماله بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وسيقدم توصياته بشأن عقد اجتماع آخر . وفي هذا الصدد ، فإن اندونيسيا ستستضيف اجتماعا للفريق العامل في النصف الثاني من هذا الشهر .

إننا ندرك أن اجتماع جاكارتا غير الرسمي لا يمكن أن يكون النهج الناجح الوحيد للمفاوضات وتسوية المشكلة ، ولا ينبغي أن يكون كذلك . ونحن على علم بمبادرات وجهود موازية يبذلها آخرون ، ونتعاطف معها تماما . وفي هذا الصدد ، فإننا نقدر جهود الأمين العام التي لا تكل لايجاد تسوية سياسية للمشكلة ، ومحاولة وضع سيناريو ناجح لتحقيق تلك الغاية . ومن نفس المنطلق ، ترحب اندونيسيا بمبادرة بلدان حركة عدم الانحياز التي تكمل وتدعم جهودنا الإقليمية بشأن كمبوتشيا ، وبالطبع فإن اندونيسيا وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستبقى على تأييدها التام للأمينر سيهانوك الذي سيظل ، نظرا لمنزلته الرفيعة المميزة ومكانته ، يلعب دورا لا غنى عنه في السعي الحثيث لانتهاء معاناة شعبه المعذب في وقت مبكر .

إننا ندرك جميعا تعقيد المشكلة الكمبوتشية بأبعادها وجوانبها العديدة وبتبعاتها الإقليمية والدولية أيضا . وعلى ذلك ، وأخذا بعين الاعتبار للشعب الواسع للآراء الذي لا يزال قائما لا سيما فيما يخص أساليب الحل ، نرى أنه قد يكون من الملائم ، بل من حصفة الرأي ، أن ندخل مرحلة أولية لمناقشات غير رسمية قبل

الانتقال إلى المفاوضات الرسمية في إطار مؤتمر دولي . وقد كان هذا هو الهدف المتواضع لاجتماع جاكرتا غير الرسمي . وقد افترضت اندونيسيا وبلدان رابطة جنسوب شرق آسيا منذ البداية أن الحل الشامل لمسألة كمبوتشيا ، لا سيما أبعادها الخارجية عن الإقليم ، لا يتأتى إلا من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه الأطراف المعنية مباشرة وبلدان المنطقة ، والدولتان العظميان وغيرهما من الدول المعنية . ولكن من الواضح أنه ينبغي أن تسبق عقد هذا المؤتمر استعدادات كبيرة مناسبة إذا أريد أن يكتب له النجاح . ولذلك ، فإننا نأمل ونثق أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه إلى عملية السلم الإقليمية التي استهلكت في اجتماع جاكرتا غير الرسمي .

إننا نستمد التشجيع من الاتفاقات المؤقتة التي أبرمت بشأن مستقبل الوضع السياسي في كاليدونيا الجديدة فالخطوات التي سيبدأ اتخاذها تقوي أملنا فسي أن إنهاء استعمار الإقليم سينفذ وفقا لتطلعات السكان الاصليين إلى تقرير المصير والاستقلال ، ويأخذ في الحسبان حقوق ومصالح جميع سكانه .

وما زالت الحالة في شبه الجزيرة الكورية مصدر توتر مستمر في شرق آسيا . ولذا فمن المؤسف أن الحوار الذي دار مؤخرا بين الشمال والجنوب لم يحرز تقدما يذكر . ونحن ندرك في نفس الوقت أن البدء في بذل جهود نحو مصالحة وطنية بعد عقود من الريبة والشك مهمة ضخمة حقا . ويحدونا أمل صادق في أن يؤدي استئناف محادثاتهما في وقت لاحق من هذا الشهر إلى نتائج ملموسة ، تتفق مع طموحهما المشترك إلى إعادة التوحيد السلمية .

وفي أمريكا الوسطى ، يعبر التوقيع على اتفاق اسكويبولاس في العام الماضي عن تصميم قادتها على تسوية التوتر والنزاع المحيقيين بالمنطقة على نحو سلمي شامل .
 وصح ما توقعناه من أنه يمكن تعزيز الوثام الاقليمي والتقدم الاقتصادي المشترك على أساس من مبادئ السيادة والامن المشترك وعدم التدخل والديمقراطية والتنمية . غير أننا نلاحظ الآن بأسف أن قوة الدفع لعملية السلام قد توقفت بعد سنة من ذلك التاريخ ، بل إن التقدم الذي أحرز حتى الآن يصبح معرضا للخطر إذا لم تجدد جميع الاطراف المعنية مباشرة التزامها بالامتثال الكامل والمخلص بالاتفاق .

وبالنسبة لمسألة مالغيناس ، يثني وفدي على النهج المرن الذي اتبعته الأرجنتين آملا في خلق مناخ من الثقة يتيح استئناف مفاوضات رسمية تفضي الى تسوية سلمية وحاسمة للنزاع على السيادة .

وكما هو الحال في المجال السياسي ، يمر الاقتصاد العالمي أيضا بتغيرات تحدث تحولاً أساسيا في شكل ومضمون العلاقات الاقتصادية الدولية . فقد حققت الابتكارات العلمية والتكنولوجية خلال العقود القليلة الماضية ، تقدما سريعا وهي تتيح حاليا تغيرا جذريا في أنماط الانتاج والاستهلاك والتجارة والمعاملات المالية والمزايا النسبية . ومن الواضح أن هذه التحولات الأساسية في الأنماط الاقتصادية ستكون لها آثار ملموسة بالنسبة للمنطلقات والافتراضات السياسية التي تستند اليها الاستراتيجيات الانمائية الحالية .

في الوقت نفسه ، فشمة تطورات ذات آثار بعيدة المدى تنشأ وتتسع على امتداد الساحة الاقتصادية الدولية . ففي البلدان الإثني عشر الاعضاء في المجموعة الاوروبية يتم اتباع نهج التكامل بين اقتصاداتها الوطنية وصولا الى سوق وحيدة وقوية بحلول عام ١٩٩٢ . كما أن الولايات المتحدة وكندا وقّعتا مؤخرا اتفقا يقضي بإزالة جميع الحواجز الجمركية بينهما . أما الاقتصادات المخططة مركزيا فقد مضت على طريق إعادة الهيكلة الاقتصادية بما من شأنه زيادة اندماجها ضمن المسار العام للاقتصاد العالمي . كما أن هناك دوائر عديدة تتوقع أن يتحول مركز الثقل في النشاط الاقتصادي

العالمي والتنمية في القريب العاجل من حوض الاطلسي الى حوض المحيط الهادئ . ولا شك أن هذه التغييرات ستساعد على تكامل الاقتصاد العالمي كما تزيد من الترابط بين قضايا النقد والمال والتجارة والتنمية .

ومع ذلك ، فمما يدعو الى الأسف الشديد أن هذه التغييرات الأساسية تحدث بينهما يتم بإطراد تهميش مركز ومصالح الكثير من البلدان النامية .

وطيلة الجزء الأكبر من الثمانينات التي وصفت بحق بأنها "العقد الضائع للتنمية" سقطت البلدان النامية في براثن عدد متراكم من القيود والنكسات ، مما أبقى اقتصاداتها في ربة ضعف النمو ، حيث اتسمت تنميتها بالركود والسلبيات بل والارتداد . وهناك أيضا الديون الخارجية التي وصلت الآن الى مستويات حرجة وزادت من تفاقمها التقلبات المعاكسة في أسعار صرف العملات الرئيسية . كما انخفضت بصورة جذرية التدفقات المالية اللازمة للتنمية ، الرسمية منها والخاصة . كما أن صادرات البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو باتت تواجه حشدا من الحواجز الحمائية وما برحت حوائل الصادرات التي تمثل الشريان الاقتصادي لحياة معظم البلدان النامية تعاني من ركود طويل . وفي الوقت نفسه فإن تدابير التكيف القاسية التي اتخذتها معظم البلدان النامية بتوجيه من المؤسسات المالية الدولية لم تضر بعرق قدراتها الانتاجية فحسب ، بل إنها قوضت أيضا برامجها ومشاريعها الرامية الى التخفيف من معاناة أفقر وأضعف القطاعات في مجتمعاتها . ومن الواضح أنه بدون اتخاذ إجراء متناسق للتصدي لهذه الازمة ستبقى كثير من البلدان النامية بالحتم أسيرة للتخلف ومعرضة لخطر البقاء دائما على هامش الاقتصاد العالمي ، مما يضيف خطرا حقيقيا وداهما لنشوب توترات اجتماعية تضر بالسلم والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي .

وفي ضوء هذه الحقائق الدامغة في الاستقطاب بين الشمال والجنوب ، ثمة حاجة واضحة وماسة لأن تعتمد الأمم المتحدة الى إعادة وضع قضايا التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية على قائمة الموضوعات ذات الاولوية المهام العالمية المطروحة . ومن الواضح أنه في هذه الحقبة من التكافل والتكامل المتزايدة في الاقتصاد

العالمي ، فإن المضي في هذا الطريق لا يمكن أن يتم إلا من خلال الحوار والتفاوض من منطلق تبادل المصالح بين الشمال والجنوب .

وثمة بداية لاحت بالفعل في هذا الاتجاه . فقد قامت الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد السابع) على نحو ايجابي بمعالجة القضايا المترابطة المتصلة بتوفير الموارد للتنمية والسلع الأساسية والتجارة الدولية . ومشاكل أقل البلدان نموا . كما أن جولة أوروغواي ، إذا ما تمت مع التمسك الدقيق بتفاهات والتزامات بونتا ديل إستي ، تتيح أملا جديدا في إقامة نظام تجاري فعال ومتعدد الأطراف . كذلك فإن برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا المعتمد في عام ١٩٨٦ وَّحد جهود المجتمع الدولي في مشاركة فريدة لتقاسم المسؤولية عن وقف انحدار القارة الذي يتهدها بمزيد من التدهور الاقتصادي .

وعلىنا أن نواصل بنشاط هذه الجهود ونطورها . وقد أصبح من المحتم التوصل الى حل شامل ودائم لازمة الديون ، يراعي الاحتياجات الانمائية ، وهو حل ينبغي أن يشترك في الوصول اليه المدينون والدائنون على السواء . وقد وردت المبادئ العامة التي ينبغي أن نهتدي بها في هذا الحل في قراري الجمعية العامة (٢٠٢/٤١ ، ١٩٨/٤٢ وفي الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع . والمطلوب اتخاذ إجراء عاجل لعلاج حالة السلع الأساسية ، ونحن نتطلع الى المبادرة بسرعة الى بدء تشغيل صندوق السلع الأساسية . إن التناقض الموجه لعمليات النقل الصافي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن يعكس مساره وأن يعاد النظر بمنطق معقول الى تمويل التنمية الدولية . ومن الأساسي لتحقيق هذا الهدف أن يعقد مؤتمر دولي بشأن قضايا التمويل من أجل التنمية . وينبغي أن تساعد التوصيات الصادرة عن استعراض منتصف المدة الذي تم مؤخرا لبرنامج الانتعاش والتنمية في افريقيا على مضاعفة التعاون الدولي وحشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرنامج . فضلا عن ذلك فإن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن إعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، والمقترح عقدها في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٠ ، سوف يتيح لنا فرصة

ملائمة لاعتماد توافق عالمي في الآراء بشأن الاجراءات العملية في هذه المسائل المترابطة . وينبغي أن تكون تلك الدورة أيضا فرصة للتوصل الى مزيد من الوحدة والتجانس في استجاباتنا المشتركة للفرص التاريخية التي تواجهها اليوم وفي السنوات القادمة .

وقد اجتذبت قضايا البيئة في الآونة الاخيرة اهتماما متصاعدا من جانب المجتمع الدولي . ونجم ذلك عن تقريرين رئيسيين قدما الى الجمعية العامة في العام الماضي وضاعفا من القلق بشأن قضايا مثل النفايات السمية والأمطار الحمضية والتغير المناخي و "أثر الدفيئة" واستنزاف طبقة الأوزون والتصحر والتلوث المتزايد . ويطرد الآن التسليم باحتمال تدمير البيئة بغير رجعة . كما أن كشافه النشاط الاقتصادي المتعلق بالتنمية ، فضلا عن انتشار الفقر والحرمان ، لهما ارتباطهما الوثيق بالتوازن الأيكولوجي للبيئة . ولا يمكن أساسا كفالة حماية فعالة للبيئة إلا من خلال التنمية المستمرة واعتماد صكوك قانونية دولية صارمة . ومن ثم فإن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في العام الماضي وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تستنزف طبقة الأوزون هي خطوات على الطريق الصحيح . والمطلوب الآن بالنسبة لهذه القضية الأساسية المتعلقة ببقائنا جميعا وبمستقبلنا المشترك هو التوصل إلى التضامن والجماعية بين الدول ضمانا لاستمرار النمو الاقتصادي والتنمية دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال المقبلة* .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

إن العالم يحتفل هذا العام بالذكرى الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وقد أرسى المبادئ المكرمة في ذلك الإعلان الأساس لبذل الجهود في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والوطني ، وشكلت مجموعة من المبادئ الموجهة لسلوكنا السياسي والاجتماعي . فدعونا نجدد ، في هذه السنة الاحتفالية ، التزامنا بكفالة الاعتراف بكرامة كل أفراد الأسرة البشرية وبحقوقهم المتكافئة غير القابلة للتصرف بوصفهم أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم . ومن نفس المنطلق ، دعونا لا نتراخى فسي جهودنا الرامية إلى امتثال شأفة الاتجار غير المشروع في المخدرات وإنهاء مأساة إساءة استعمال العقاقير . ولا ينبغي لنا ، إزاء الأعداد التي لم يسبق لها مثيل من اللاجئين الذين لاذوا بالأراضي المجاورة هرباً من الحرب والكوارث الطبيعية وشبح المجاعة ، أن نسبح لضخامة أعدادهم أو لحاجاتهم الماسة بتثبيط هممتنا عن إيجاد حلول منصفة ودائمة .

يلوح ، ونحن نقرب من بداية ألف جديدة ، إحساس متجدد بالأمل في إمكان احراز تقدم ملموس في حل القضايا العالمية المعقدة التي ظلت مستعصية على الحل لفترة طويلة . وينبغي ، في هذا الصدد ، أن نشيد بأميننا العام الموقر الذي أسهم بجهوده الصبورة الدؤوبة إسهاماً كبيراً في تحسين إمكانات إحلال السلم في مناطق مزقتها الصراعات . لكن الحالة العالمية الآخذة في الظهور والتي بدأت الصراعات الرئيسية تعرف في إطارها طريقها إلى الحل متفرض حتماً ، كما أوضح الأمين العام نفسه عن حق في تقريره بشأن أعمال منظمتنا ، مسؤوليات سياسية واقتصادية وإنسانية إضافية على المنظمة . وإذا كنا نريد للمنظمة أن تفي بتبعات هذا الدور المتوقع لها ، فمن الضروري أن تسترد صحتها المالية وأن تقترن عملية الإصلاح وإعادة التنظيم الرامية إلى تحسين أدائها وكفائيتها وفعاليتها بدعم مستمر من جانب كل الأعضاء ، بما في ذلك الدعم المالي .

ويقع على عاتق كل الدول الأعضاء ، كبيرها وصغيرها ، علاوة على ذلك ، ونحن نتنقل إلى مرحلة نأمل أن تكون ذات طابع بنّاء أوضح في التطورات العالمية ، أن

تُستخدم إمكانات منظماتنا بطرق أكثر رشداً وجدية . دعوتنا إذن نغتنم هذه الفرصة الهامة ونستجمع ارادتنا الجماعية لتعزيز تعاوننا وإضفاء الاتساق على أعمالنا في هذا المخفل التعددي المؤهل على نحو فريد لدفع طموحاتنا المشتركة في السلم العادل والامن المشترك والرخاء المنصف دفعا إلى الامام .

السيدة نيتا بارو (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجب أن

تتمثل كلماتي الاولى في الإعراب عن التهاني لكم ، يا سيادة الرئيس ، على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع الذي تشغلونه الآن . إن وفد بربادوس يشعر بالفخر والارتياح لان مداوات الدورة الثالثة والأربعين ستوضع في هذه اليد القديرة لممثل لمنطقة امريكا اللاتينية والكاريبي . إننا نحبيكم ونؤيدكم . وقد طلب مني وزير خارجية بربادوس أن أنقل إليكم تحياته الخاصة وأسفه لكونه لم يتمكن من الحضور معنا اليوم . غير أننا نعرف أنه يخضكم بأطيب تمنياته .

كما نشيد بالسيد بيتر فلورين رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين الذي كان قدوة تحتذى لنا جميعا بما أظهره من صبر لا ينغد وما أبداه من مقدرة بارعة في رئاسة مختلف الدورات المستأنفة .

إن مداوات هذه الدورة الثالثة والأربعين تنعقد وقد خيمت عليها أحداث مؤلمة تذكرنا بأننا كلنا معرضون للأخطار وبالترايط المحتوم بين ماضينا . إن النكبات التي حلت مؤخرا بالسودان ، وبنغلاديش ، والجمهورية الدومينيكية ، وجامايكا ، والمكسيك ، تؤكد هذا الترايط وتؤكد الدور المحوري الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث وغيرها من الوكالات المتخصصة ، في الحياة اليومية لشعوب العالم . ونحن نعرب عن تعازينا القلبية لحكومات وممثلي البلدان المنكوبة .

إن للكوارث ، سواء كانت من صنع الإنسان أو الطبيعة ، وجهين : أحدهما يثير اليأس والآخر يبعث على الأمل . وتحتل الدورة الثالثة الأربعون ونحن نتطلع إلى عالم يقف في منتصف الطريق تتجاذبه سياسات الأمل وسياسات اليأس . ولعل الأمم المتحدة وميثاقها لم يواجهها في أي وقت مضى طوال العقود الأربعة لوجودها تحديا أكثر خطورة

ما يواجهه الآن . وبينما توجد أمور كثيرة توحى باستحالة تضييق الفجوة بين اليأس والامل ، ما زالت توجد أمور كثيرة أخرى مشجعة .

ففي الوقت الراهن ، يستمد المجتمع الدولي آمالا متجددة من روح التعاون المسؤول التي اظهرتها الدولتان العظميان الرئيستتان في التزامهما الرسمي بالحد من تهديد المواجهة النووية . وبينما نعتز ونشيد بهذا التطور لا نستطيع ، بل ولا ينبغي لنا ، أن نتخلى عن مسؤوليتنا الجماعية في جعل عالمنا مكانا أكثر أمنا للبشرية . فتاريخ هذا القرن والامم المتحدة يحذراننا من ذلك . فنحن لا يجب أن ننسى أبدا أن المذابح التي نشأت هذه المنظمة على أنقاضها كان يمكن احتواؤها أو تلافيتها لو لم يسد ذلك المفهوم الذي لا يمكن الدفاع عنه والقائل بأن السلم العالمي يمكن أن يكون نتيجة الاتفاق الشائفي في المصالح والافكار والتحيزات . إن نزع السلاح يكون لا معنى له ما لم تكن الرغبة في السلم رغبة تتشاطرها كل الشعوب وما لم تتجمل مصالح هذه الشعوب في كل مراحل المفاوضات . ولا توجد منظمة أفضل استعدادا لدفع هذه القضية قدما من الامم المتحدة . وبالرغم من الافكار التي تقوم بعكس هذا ، تمكنت الجمعية العامة ومجلس الأمن من الحد من آثار الصراع المسلح وتجنب اندلاع حرب عالمية .

لقد بذلت هذه المنظمة ، عن طريق وكالاتها المتخصصة ، جهودا كبيرة لإحياء الأمل في مناطق كثيرة من العالم تدهورت الحياة فيها بفعل الامية والمرض واليأس والخوف . ونحن نميل ، في أحيان كثيرة ، إلى تجاهل إسهام المنظمات غير الحكومية . في حين انها جماعات مؤلفة من نساء ورجال متفانين يعملون بلا كلل في صفوف مجتمعاتهم المحلية لتحقيق المبادئ السامية لهذه المنظمة . فهي جماعات تقدم ، بطرق مختلفة ، خدمات لا تقدر إلى حكوماتها وشعوبها .

يجب أن يُعزى جانب كبير من روح التفاؤل التي تسود العالم اليوم إلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام لتحقيق هدف السلم الذي ما يراوغنا . وبالرغم من الازمة النقدية المستعصية فإن التزام الأمين العام بالمقاصد النبيلة وتفانيه في سبيل المثل العليا قد ألهمنا جميعا ، بل ربما يكونان قد انقذا هذه المنظمة في

الواقع من مصير يصعب تصوره . وتوفر الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا بشأن أفغانستان مثلا آخر على قدرة آلية الأمم المتحدة على إحلال السلم ، وتوضح أهمية العملية الممتدة الأطراف في عالم يتزايد تعقدا ، وهي عملية كثيرا ما يجري التقليل من أهميتها بل وتقوض . إن منح جائزة نوبل للسلام مؤخرا إلى قوات صيانة السلم ، التي استحققت تلك الجائزة عن جدارة ، يشكل اعترافا بجهود هذه المنظمة .

ستتناول هذه الدورة العديد من القضايا الحساسة التي تواجه قارة افريقيا العظيمة . ولم تشهد الايام الاولى لهذه الدورة وجود الامين العام على هذه المنصة ، ذلك لانه كان في الجنوب الافريقي يستخدم مهارته الدبلوماسية العالية بلباقة فسي محاولة لضمان تنفيذ الخطة الخاصة بناميبيا وتطبيق احكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لذا ، يبدو التوصل الى حل لمشكلة ناميبيا في متناول ايدينا الان . ويحدوني وطيد الامل في ان يؤدي ذلك الى الحرية المحتومة لاشقائنا وشقيقاتنا المقهورين في الجنوب الافريقي .

غالباً ما نعلن في هذه القاعات انه لا بد من استئصال شأفة الفصل العنصري . وذلك ما نسمعه في كل كلمة تلقى هنا . لكن هل تطابقت أفعالنا مع أقوالنا ؟ وهل بذلنا كل ما في وسعنا حقاً كي نضمن اطلاق سراح ذلك الوطني البارز نلسون مانديلا دون قيد أو شرط ؟ وهل استفدنا من تطبيق الجزاءات الشاملة الاستفادة القصوى ؟ اننا بحاجة لان نكون متيقظين دوماً كي تنشر تلك الحرية التي نتمتع بها الى كل الشعوب . وأكرر هنا الكلمات التي كثيراً ما تتكرر : " اننا لن نكون أحراراً ما لم نكن كلنا أحراراً " .

لقد أحرز تقدم ملحوظ في تحقيق السلم في مناطق شتى من بؤر الصراع . وقد عددها تفصيلاً كثيرين غيري . ومع ذلك ، سأذكرها مرة أخرى على سبيل التعزيز وتأكيدها لتأييد حكومة بلادي .

إن الخلافات التي تفصل بين الجزائر والمغرب تبثت فيها - لحسن الطالع - بوادر تحسن . ونحن مدينين للأجيال المتعاقبة القادمة بأن نؤمن ايجاد حل عادل للصراع في الصحراء الغربية عن طريق اضطلاع الامم المتحدة بدورها .

أما الصراع الدائر في كمبوتشيا فهو ، يفرق ما بين الاسرة ويبذر بذور الشقاق بين الاشقاء ، ويخلق ملايين اللاجئين . ويحدونا الامل في ان تشجع اجتماعات جاكارتا غير الرسمية التي عقدت في تموز/يوليه ، كل الاطراف المعنية على مضاعفة جهودها للتوصل الى حل سريع للمشكلة يستند اساساً الى حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره

بمنأى من أي تدخل خارجي . فلنقم في هذه الدورة الثالثة والأربعين ببذل كل جهد للمساعدة في إيجاد حلول دائمة لمشاكل ذلك الشعب ، وتحقيق إعادة توحيد الأسس المفرقة ، فهي التي تعتمد عليها رفاهية الأمم .

إننا نشعر بالسعادة إزاء شروح السلطات الفرنسية وشعب كاليدونيا الجديدة في إجراء حوار بشأن الوضع القانوني للأقليم ، واتخاذ تدابير ايجابية للنهوض بالتطورات الاقتصادية والاجتماعي والسياسي في كاليدونيا الجديدة ، مما يوفر إطارا لتقدم الاقليم سلميا صوب تقرير المصير ، أخذا في الاعتبار لحقوق وتطلعات سكانه الاصليين .

إن ميثاق الأمم المتحدة يعترف باستصواب البحث عن حلول اقليمية للصراعات الاقليمية . ولهذا السبب ، تحظى الجهود التي يبذلها قادة منطقة أمريكا الوسطى ، بغية إقرار السلم في تلك المنطقة المضطربة بتشجيع المجتمع الدولي وتأييده .

لم يحدث من قبل أن كان المناخ الدولي موافيا كما هو الآن لبذل الجهود المشتركة صوب التوصل الى حل دائم للصراع في الشرق الأوسط . وإنما لمسؤوليتنا الجماعية أن نضمن التوفيق بين المصالح المشروعة على نحو مناسب ، وذلك لصالح إقرار السلم العادل والانساني .

لابد وأن يكون قد أثلج صدورنا جميعا ذلك التقدم المحرز صوب تحقيق تسوية للصراعات التي طال أمدها ، وهو التقدم التي تظهر بوادره الآن في مناطق عديدة سبق ذكرها . ومع ذلك ، فإنه يجب ألا نستسلم لإحساس زائف بالامن ، حتى تؤتي العهود التي نتعهد بها الآن ثمارها وذلك عن طريق العمل اللازم . لقد أنجز الكثير ، لكنه مازال هناك الكثير مما يجب القيام به .

إنه لمن دواعي فخري أن شاركت بالامس في احتفال نظم باقتدار للإشادة بالافارقة المشتمتين . وقد كانت هذه تجربة مثيرة بالنسبة الي أنا ابنة الشتات إذ تربط بين افريقيا ودول منطقة الكاريبي أشياء كثيرة مشتركة . فلقد واجهتا كلشاهما ومازالتا تواجهان عقبات رهيبه في طريق تنميتها .

قل أن وجدت قضايا تفوق - أهمية وإلحاحا - قضية حماية البيئة والاستفادة

منها . فالجفاف والتصحر يهددان الكثير من سكان افريقيا والاعاصير والفيضانات تسبب دمارا متلاحقا في آسيا وفي منطقة الكاريبي . لكن كل أوجه الخطر التي نتعرض لها لا تأتي من الطبيعة وحدها . وليست كلها خارجة عن نطاق سيطرتنا . فالتلوث الإجماعي غير المسؤول للأرض والبحر والجو يهدد الآن صحة المواطنين في العديد من البلدان النامية بل وحياتهم ذاتها . وهذه المسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا في منطقة الكاريبي ، حيث تعتمد اقتصاداتنا على المحيط .

يوصل البحث العلمي إزاحة الستار عن أوجه الخطر المهلكة التي تتهدد البيئة ، بل وتهدد وجود الجنس البشري ذاته . واكتفي بأن أشير فقط - كما فعل الآخرون - الى أثر الملوثات الجوية أو ما يسمى بأثر الدفيئة ، واستنزاف طبقة الأوزون ، وكلتا المشكلتين تتطلبان من المجتمع الدولي اهتماما عاجلا .

ومسببات مثل هذه المشاكل متعددة تعدد المشاكل ذاتها . إلا أنها كلها - الى حد ما - تبين افتقارنا الى الحساسية تجاه الطبيعة الهشة للبيئة التي عليها نعيش فيها جميعا . فهي تتحدى براعة المجتمع الدولي لاستنباط وسائل جديدة للتعاون . فكل المطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى هو قبول عالمي لمبدأ التنمية المستمرة . ومن الاساسي ، إجراء عمليتي إعادة تقييم وتكييف شاملتين لملتنا بالبيئة وإيجاد مفهوم للتقدم يكون بعيدا عن الاستقلال السيئ الذي ظل الى الآن السمة البارزة لانشطتنا الصناعية . وهذا لن يكون بالطريق السهل ، لكنه - بلا شك - ضروري ، لمد البلدان النامية بالموارد التي تعكس هذا النهج في استراتيجياتها الإنمائية . وأول ما يجب أن يكون في أذهاننا أن البيئة ملك لنا جميعا . لانه بهذا الإدراك وحده دون سواه يمكن اتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على البيئة لمستقبل أولادنا .

ومن المطلوب أيضا إعادة تقييم وتكييف لمسائل مماثلة في الطريقة التي ترتبط بها مجتمعاتنا ببعضها البعض . وأشير - بصفة خاصة - الى العلاقات بين الدول المتقدمة والنامية ، وبين الدول الصناعية وغير الصناعية .

لقد وصل عبء الدين الخارجي الى حد الازمة . ولقد سمعنا الكلام عن ذلك مرارا

وتكرارا فهو يشكل أكبر خطر على السيادة يمكن أن تواجهه الدول في طريقها للتنمية وهو يقوض القدرة الحيوية للقادة السياسيين على الوفاء بالتطلعات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لشعوبهم . ولذا ، فإنه يولد - بلا مهرب - تلك القوى الاجتماعية التي تعمل ضد السكينة والاستقرار في المجتمعات .

إن مشكلة الدين الخارجي لا يمكن أن تعزل عن غيرها من العوامل الأخرى المعادية للعدالة الاجتماعية فبينما يقع عبء الدين على كاهل أكثر الأمم فقرا على نحو مبالغ فيه ، فإن أثر ذلك في النهاية لن يكون مصدر ارتياح كبير للبلدان الأكثر رخاء . ومما لا شك فيه أن الاضطراب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان ، ستكون له مضاعفاته على المجتمع الدولي بأسره . ذلك لأن هذه هي طبيعة نظامنا الاقتصادي الدولي . إذ أن مصائر الدائنين والمدينين مرتبطة ارتباطا لا انفصام له .

وإذا ما كان لهذه المنظمة أن تأخذ مأخذا جديا مهمتها في صيانة رفاه الاجيال القادمة ، وجب عليها أن تعيد النظر في الطريقة التي تعالج بها مشكلة الديون هذه . علينا أن ندرك جيدا انه ما لم تبذل جهود تعاونية ذات مغزى لمساعدة الدول النامية في معالجة ديونها ، فإن آفاق الانتعاش الاقتصادي الشامل ستكون غامضة . وعلاوة على ذلك ، يتعين على البلدان النامية أن تكون أكثر تطافلا ، ليس فقط في جهودها الرامية الى ايجاد حلول لمشكلة الدين ، ولكن أيضا في السعي من أجل استنباط نظام جديد للاقتصاد العالمي .

ان حالة تقابل فيها الدعوة الى نقل الثروات والتكنولوجيا الملائمة بنفوس في الوقت الذي يستمر فيه نقل النفايات بنشاط إنما تدل على اننا نتحول سريعا لنصبح مجتمعا قائما على ما يدعو الى الخزي والازدراء . وهذا - كما هو واضح - تحدّ واضح لميثاق الامم المتحدة .

ان آفة الاتجار غير المشروع في المخدرات لا تترك الآن أي منطقة في العالم دون ان تشملها بمخططاتها البارعة والمدمرة . والهدف المباشر لهذه السوق الشائنة هو الشبيبة في مجتمعاتنا .

ودول الكاريبي الجزرية بحدودها المفتوحة تتعرض أيضا للخطر الذي يشكّله هذا التهديد . ونظرا لان هذه الدول تقع في منتصف الطريق بين مراكز الانتاج ومراكز الاستهلاك فإنها أصبحت - بغير رغبة منها - وحدات في عملية التفاعل المهلك تلك .

وما فتئت حكومة بربادوس تدلل دوما على تفانيها المخلص للحفاظ على كل الحقوق والحريات الاساسية اللازمة للتنمية الكاملة للروح الإنسانية . وتفني هذا التفاني الخبرات التي اكتسبناها من عهود العبودية والاستعمار . فقد أسفر ذلك عن تحقيق السيادة الوطنية وممارستها بالوسائل السلمية . وفي غضون الاشهر القليلة القادمة ، ستحتفل بربادوس بالذكرى السنوية الثلاثمئة والخمسين لإنشاء برلمانها الذي يجتمع بشكل مستمر منذ عام ١٦٢٩ ، مع استثناء فترات الانتخابات الدورية .

ان هذا التقليد وتلك الخبرة هما اللذان يقويان إيماننا والتزامنا بهذه المنظمة . وعلينا أن نؤمن بفعاليتها في حماية رفاهة البشرية وتعزيزها . ونؤمن بالتالي بأن حقوق الإنسان ، وحقوق المرأة ، والحفاظ على مجتمعاتنا من الاثار المدمرة الناجمة عن الحروب والمجاعات وإدمان المخدرات والامراض ، كلها أمور تشكّل أولويات ينبغي أن نواصل إيلاءها اهتمامنا الجماعي .

السيد الرئيس ، انكم تتولون رئاسة هذه الدورة في لحظة تاريخية في حياة الامم المتحدة ، في وقت تواجه فيه المنظمة مستقبلا ينطوي على تحدّ بالغ ، ووقت يتجلّى فيه بوضوح الطلب على الدبلوماسية المتعددة الاطراف ، ووقت تزداد فيه الحاجة الى تجديد التفاني لقيم التعددية . ونذكر أن مهمتكم لن تكون مهمة سهلة نظرا لكثرة

المشاكل التي تواجه أعضاء منظمنا والتي تستحق منا كل عناية واهتمام . ولا بد لنا من أن ندلل على أننا بوصفنا أسرة واحدة من الأمم نهتم جميعا بمصير كل أعضاء هذه الأسرة .

تمثل الأمم المتحدة ، بطبيعة الحال ، أشياء متعددة للعديدين منا . فهي ، في المقام الأول ، محفل للمفاوضات على كل المستويات ، من الشائبة الى المتعددة الاطراف . وفي هذا الصدد ، تيسر الأمم المتحدة قابلية الدول الصغيرة ، التي يؤدي نقص مواردها الى الحد من امتداد نشاطها الدبلوماسي للبقاء والاستمرار . وكما لاحظ داغ همرشولد ببصيرة شاقبة في هذه الجمعية العامة يوم ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٠ فإن الدول الصغيرة هي التي تحتاج الى الأمم المتحدة لحمايتها .

ثم واصل كلامه قائلا :

"تكون المنظمة ، في المقام الأول ، منظمة تلك الدول . وأنا أؤمن إيمانا عميقا بالحكمة التي يمكن أن تتحلّى بها تلك الدول في استخدامها للمنظمة وتوجيهها لها" . (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة عشرة ، الجلسة العامة ٨٨٢ ، الفقرة ١١ [بالانكليزية]) .

ونحن نلزم أنفسنا بتلك الرؤية التي نتفهمها تمام التفهم .

واننا لنحسن صنعا إذا ما ذكرنا أنفسنا بأن هذه المنظمة أنشئت نتيجة للصراعات ، ولا تزال الصراعات هي السياق الذي تجري فيه عملياتها . وهي تمثل ، على هذا النحو ، تعبيرا صادقا عن أحوال الإنسان . فنحن جميعا نعيش في حالة توتر دائم . وتتنازعنا - كأفراد - حاجتنا الى النظام والطمأنينة من ناحية ، ومقتنا الداخلي للقيود والاعلال من ناحية أخرى . وتتنازعنا - كمجتمعات سياسية - مطالبات السيادة وواقع التكافل .

ان الأمم المتحدة ، إذ تحوطها دوامة من القوى المتصارعة ، أصبحت - معنويا - شيئا أقرب ما يكون الى المنطقة الواقعة فوق بؤرة الزلزال في حياتنا . ونحن ، الذين نجتمع هنا عاما بعد آخر ، لا نسعى في رأيي الى إزالة تلك الصراعات من بين ظهرانينا ، لأن تاريخنا يوحي بأن ذلك أمر مستحيل . لكننا ، إذا أردنا التحلي

بقدر أكبر من الواقعية ، علينا توجيه تلك القوى الطبيعية من مجالات التدمير السى مجالات التنمية ، وتلك هي المهمة الاساسية للأمم المتحدة ، وأعني بذلك تحويل ظسروف حياة الإنسان من اليأس الى الامل .

ونحن إذ نتمعن في أحداث العام الماضي ، ينبغي لنا أن نرى الدلالات التي تبين أن السلم والتقدم يتعززان عندما يسمح للعقل والنوايا الطيبة بالعمل . إن ما فعلته هذه المنظمة على مدى أربعة عقود هو تهيئة واحة للتعامل المتحضر يمكن من خلالها النظر الى صراعاتنا العديدة بتعقل وحسن نية .

ويبدو لي أنه يحقّ لنا أن نستمد من تلك التطورات روحا متجددة من التفانسي للقضية التي استرشد بها واضعو ميثاق الأمم المتحدة . وأرى أن مداولاتنا لن تكون فعّالة أو كاملة ما لم نحصر فيها باستمرار على المثل العليا التي توخّاها ميثاق منظمنا . ويمكننا أن نفكر في كلمات سينيكا ، رجل الدولة والفيلسوف الرومانسي ، التي قال فيها :

"إن عدم معرفتنا لما جرى في الازمنة السابقة يعني أن نظل دائماً

أطفالاً" .

وبوعي كامل بماضيها والتزام نابع من ضميرنا بالمستقبل سيكرّس وفد بربادوس كل جهوده لإنجاح هذه الدورة .

برنامج العمل

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل إعطاء الكلمة للمتكلم

الاخير في جلسة هذا الصباح أود أن أقدم للسادة الاعضاء الخطوط العريضة لبرنامج العمل المؤقت للجلسات العامة لبقية شهر تشرين الاول/اكتوبر لمساعدة الوفود فسي تخطيط عملها .

في صباح يوم الاثنين الموافق ١٧ تشرين الاول/اكتوبر تنظر الجمعية العامة فسي البند ١٠ "تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة" ، والبند ١٣ "تقرير محكمة العدل الدولية" ، والبند ٢٠ "التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية - الافريقية" ، والبند ٢٤ "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر

الإسلامي" ؛ والبند ٢٥ "التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" ، والبند ٢٦ "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" ، والبند ٢٧ "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية" ، والبند ٢٨ "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" ، والبند ١٤٢ "منح وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية مركز المراقب في الجمعية العامة" .

وفي صباح الثلاثاء ١٨ تشرين الأول/أكتوبر تنظر الجمعية العامة في البند ١٤٩ "تقديم المساعدة العاجلة إلى جامايكا" ، والبند ١٤٦ "تعزيز السلم والمصالحة والحوار في شبه الجزيرة الكورية" .

وفي صباح الأربعاء ١٩ تشرين الأول/أكتوبر تنظر الجمعية العامة في البند الفرعية للبند ١٦ وهي : (أ) انتخاب أعضاء لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، (ب) انتخاب اثني عشر عضواً لمجلس الأغذية العالمي ، (ج) انتخاب سبعة أعضاء للجنة البرنامج والتنسيق ، (د) انتخاب سبعة عشر عضواً للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي . كما تختتم الجمعية العامة النظر في البند ١٤٦ الذي أود أن أذكر السادة الأعضاء بأن عنوانه هو : "تعزيز السلم والمصالحة والحوار في شبه الجزيرة الكورية" .

وفقا لما قرره الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، قبل أن تنظر اللجنة الثانية البند ١٤٨ "صون المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية" ، سيقدم البند الى الجلسة العامة في صباح الإثنين ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر .

وفي يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر سوف نتناول البند ٢٣ "حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها ، ضرورة الامتثال الفوري للحكم" .

وفي يوم الأربعاء ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر صباحا ، ستتناول الجمعية العامة البند ٢٢ "مسألة جزيرة ماويت القمرية" ، والبند الفرعي ١٥ (أ) "انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الامن" والبند الفرعي ١٥ (ب) "انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي" .

وفي يوم الخميس ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر صباحا ، ستتناول الجمعية البند ١٣ "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" ، وفيما يتعلق بهذا البند يذكر الاعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثالثة أن تخصص جلسة واحدة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمنظمة الصحة العالمية . وكذلك ، تحت هذا البند ، ستبدأ الجمعية العامة نظرها في "تلك الأجزاء من الفرع جيم من الفصل السادس من تقرير المجلس ، التي تتناول الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها" . وتلو ذلك ، سوف تقدم منظمة الصحة العالمية تقريرها عن هذا المرض .

وبعد ظهر يوم الخميس ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر تبدأ الجمعية في نظر البند ١٤ "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" .

وسوف يظهر البرنامج المبدئي الذي أعلنته لتوي في موجز اليومية ، وإذا حدث تغيير ، فسوف أحيط الجمعية علما به في الوقت المناسب* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الشكر (البحرين) .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد فاخوري (لبنان) : يطيب لي ، باسم وفد لبنان ، أن أهنئ السيد دانتي كابوتو على انتخابه رئيساً للدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إن العلاقات القائمة بين بلدينا وطيدة وراسخة ، وقد ساهم في توثيق عراها منذ تولى وزارة الخارجية الأرجنتينية . لذلك ، فإن لنا ملاء الشقة بأن ما يتمتع به من مؤهلات وخبرة وحكمة كفيلة بأن تجعل من رئاسته رئاسة مثلى ، وأن تتوج أعمال هذه الدورة بالنجاح .

ويسعد وفد لبنان أن يتقدم من سلفه نائب وزير خارجية ألمانيا الديمقراطية ، السيد بيتر فلورين ، بالشكر والتقدير على رئاسته الحكيمة للدورة الثانية والأربعين ، وللجهود الكبيرة التي بذلها لتحقيق النتائج الطيبة التي توصلت إليها الجمعية العامة في العام المنصرم .

ولا يفوتني أن أسجل شكر وفد لبنان لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار على ما قام به من مساع حميدة لحل عدد من الأزمات الإقليمية العالقة ، وللجهود التي بذلها لتحقيق سير أفضل لأعمال الأمانة العامة ، في ظل ظروف مالية صعبة . وما التقرير الذي قدمه عن سير الأعمال إلا الدليل على نجاح هذه المساعي والجهود المتواصلة .

إن جدول أعمال الدورة الحالية حافل بالمواضيع الهامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية . وإذا كان بعض هذه المواضيع عالقا منذ سنوات ، بل منذ عشرات السنين ، فإن الأمل لم يفقد في أن يتم إيجاد حل عادل لها . ولنا في ما تم حتى الآن حول مواضيع أفغانستان وناميبيا ، والمصراع الغربية ، والنزاع العراقي الإيراني ، وكمبوتشيا ، وقبرص ، أمل كبير في أن تكشف الجهود والمساعي لإيجاد الحل الجذري لموضوع جنوب لبنان ، والاحتلال الإسرائيلي لجزء من الأراضي اللبنانية ، ولموضوع الشرق الأوسط ، وخاصة قضية الشعب الفلسطيني ، الذي تعرض جزء كبير منه للتشريد من أرضه ، وهو يعيش في شتى أرجاء المعمورة ، أو في المخيمات في السدول العربية التي تستضيفه ، فيما يبرزح الجزء الباقي منه ، في الضفة الغربية وقطاع غزة

والقدس الشريف ، تحت الاحتلال الاسرائيلي . إن لهذا الشعب حقوقا مشروعة وغير قابلة للتصرف في تقرير مصيره ، والعودة الى وطنه ، وإنشاء دولته المستقلة على أرضه . فهذا الشعب الذي يعبر عن إرادته الوطنية الحرة في انتفاضته المباركة على أرضه ، لم يترك مناسبة إلا وأعرب عن رفضه المطلق لكل مشاريع التوطين ، تلك المشاريع التي يرفضها لبنان أيضا رفضا قاطعا ، كما ترفضها سائر الدول العربية الشقيقة .

إن لبنان ، بالرغم من المحنة التي يعيشها منذ أربعة عشر عاما ، لم يتأخر يوما عن تأدية واجباته نحو منظمة الأمم المتحدة ، وهي الواجبات التي تفرضها عليه عضويته فيها . فهو متمسك بميثاق الأمم المتحدة الذي وقَّعه كعضو مؤسس ، وحريره على الالتزام ببندوه ، وتنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة المنظمة ، ومؤمن بأن لهذه دورا هاما تؤديه ، في مختلف الميادين ، لرفع مستوى الإنسان ، والمحافظة على الشعوب من قوى الظلم والظغيان .

إلا أن للبنان ، مقابل هذه الواجبات ، حقوقا على هذه المنظمة بالمحافظة على سيادته وحرمة أراضيه وسلامة شعبه ، وينتظر من الأسرة الدولية أن تؤيده في مساعيه لتحرير أرضه ، وإعادة بناء مؤسساته ، ليتمكن من العودة الى تآدية دوره كاملا على جميع الأصعدة ، اقليميا ودوليا .

إذا ما قصرت كلامي على موضوع الجنوب اللبناني ، فلأني أعتقد أن هذا الموضوع خطير للغاية يهدد الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط ، وبالتالي في العالم أجمع . كما وأن استمرار الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان ، واستمرار احتلال اسرائيل لأجزاء من أرضه ، يشكلان سببا رئيسيا وأساسيا لاستمرار المحنة التي يتخبط فيها الشعب اللبناني منذ ما يناهز أربعة عشر عاما ، والتي تفاقمت في حداثتها وتعقيداتها خلال الفترة الأخيرة ، حتى بلغت اليوم مبلغا بات يهدد مصير لبنان في صميم وحدته ، وبالتالي في وجوده .

فمن حق لبنان والحال هذه ، أن يركز على قضية يرتبط بها مصيره ووجوده . ولكن هذا لا يعني أن لبنان لا يهتم بباقي المواضيع المدرجة على جدول الأعمال . فمحنته لم تمنعه ، خلال السنوات الماضية ، من المشاركة والمساهمة في مناقشة هذه المواضيع والسعي لاييجاد حلول لها . ولن يتأخر اليوم عن متابعة مشاركته ومساهمته هذه . وهو يعلن عن استعداداته التام لبذل أقصى ما في مقدراته ، وضمن حدود امكانياته ، للتعاون مع أعضاء الأسرة الدولية لتحقيق هذه الاهداف ، أهداف الميثاق ، لصالح الانسانية جمعاء .

منذ أنشئت اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط ولبنان يعاني منها غزوا ، واجتياحا لأراضيه ، وممارسات ضد أهله . وخلال خمس سنوات فقط ، تعرض لبنان لاجتياحين اسرائيليين ، عام ١٩٧٨ و عام ١٩٨٢ . وقد سبق لرؤساء وفود لبنان أن أسهبوا في وصف هذين الاجتياحين وآثارهما . ويكفي أن أذكر هنا أن اسرائيل مازالت تحتفظ داخل الأراضي اللبنانية ، منذ عام ١٩٧٨ ، بما تسميه زورا ب "الحزام الامني" . ولم تكتف بذلك ، فمضت في شن اعتداءات وغارات متكررة ، بحرا وجوا ، على القرى الامنة فسي العمق اللبناني . ولست بحاجة الى الدخول في التفاصيل ، فالشكاوى اللبنانية التي

وزعت كوثائق رسمية للجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي ، والتي اطلع عليها الاعضاء في هذه المنظمة ، كافية وافية ، وهي تثبت أن اسرائيل تواصل نقض بنود ميثاق الأمم المتحدة ، ونصوص القوانين والاتفاقات الدولية ، وتستمر في تحدي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وخاصة القرارين ٤٢٥ و ٤٣٦ لعام ١٩٧٨ ، والقرارات اللاحقة بهما القاضية بالانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط من الاراضي اللبنانية ، وتمكين قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان من الانتشار حتى الحدود الدولية المعترف بها ، ومساعدة الدولة اللبنانية على بسط سيادتها وسلطتها على كامل أراضيها .

ان مسؤولية اسرائيل واضحة وثابتة . وان لبنان يطالب الامم المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ موقف شجاع وحاسم ، يوقف اسرائيل عند حدها ، ويحملها على احترام الميثاق وتنفيذ المقررات . فهذا التقيد الكامل وحده ، يمكن تجنب جنوب لبنان ومنطقة الشرق الاوسط أخطارا تهدد بالنتيجة الأمن والسلم الدوليين . وبهذا التقيد الكامل وحده ، يمكن مساعدة لبنان على تخطي أزمته وتحقيق وحدة أرضه وأبنائه ، واستعادة دوره الحضاري البتاء في الاسرة الدولية .

ان لبنان يتطلع بلهفة الى عودة السلام والاستقرار والحيوية الى ربوعه ليتمكن من تنفيذ برامج البناء والتعمير التي تساعد على اعادته الى الحياة الطبيعية . ان سنوات الازمة اللبنانية خلّفت وضعا اقتصاديا وماليا متدهورا . فاحتياجات لبنان تقدر بمليارات الدولارات . ولبنان ينتظر من الاسرة الدولية دعما ومساعدات . ومبادرة الأمين العام بيريز دي كوييار الدولية هذا العام لجمع ٨٥ مليون دولار كمساعدات عاجلة وملحة ، مبادرة مشكورة تكللت بالنجاح ، ونعترف للأمين العام بأهميتها ، وان كانت المبالغ التي جمعت وبلغت حوالي ٧٦ مليون دولار تعتبر مبالغ رمزية بالنسبة للمساعدات الضرورية . وان وفد لبنان إذ يسجل شكره للأمين العام ومساعديه وللمسؤولين في أجهزة الامم المتحدة ، والمنظمات المختصة ، والدول التي ساهمت بتقديم المساعدات الملحة ، يأمل في أن يواصل الأمين العام مساعيه لتأمين المساعدات الضرورية لانماء واعمار وطني . وان وفد لبنان يضم صوته الى صوت الأمين العام لتأمين التمويل اللازم لقوات حفظ السلام الدولية ، خاصة قوة الامم المتحدة

المؤقتة في لبنان ، التي تعتبر اليوم أهم قوة سلام دولية . وان لبنان مدين لها بما تقوم به في منطقة الجنوب . ونحن نسجل لها ، قيادة وجنودا ودولا مساهمة ، الشكر والتقدير ، ونطالب مجلس الامن بتمكينها من تنفيذ المهمة الاساسية التي انتدبت لاجلها لتمكن الدولة اللبنانية من جعل منطقة الجنوب منطقة أمن وسلام . وقد أسعدنا منح جائزة نوبل للسلام لهذا العام لقوة الامم المتحدة لحفظ السلام ، وهي شهادة حق استحقتها عن جدارة .

ان لبنان يتطلع اليوم الى قيام عهد جديد مع انتخاب رئيس جديد للجمهورية . نرجو أن يتم قريبا .

ولاشك أن أزمة لبنان الوطنية ، المستحكمة منذ نحو أربعة عشر عاما ، لها أسبابها الداخلية العميقة ، وان حلها - بالتالي - لن يكون ممكنا إلا من خلال صيغة للوفاق الوطني بين اللبنانيين أنفسهم .

ولكن الذي لا شك فيه أيضا أن أزمة لبنان أضحت لها أبعادا إقليمية ودولية ظاهرة ، بحيث أصبح الوضع في لبنان يؤثر مباشرة على تطورات الوضع في منطقة الشرق الأوسط وخارجها ، ويتأثر بها بشكل عديف ومباشر . لذلك ، فإن لبنان يبقى في حاجة إلى مبادرات إيجابية من أشقائه العرب ، كما من سائر الدول الصديقة ، للاخذ بيده فسي سعيه الدائم للتغلب على محنته .

لا بد لي أن أنقل إلى السادة والزلاء الاعضاء أمل اللبنانيين في مساعدتهم على تحرير أرضهم ، وعزمهم على بدء مسيرة البناء والتعمير في ظل وحدة وطنية راسخة ، كانت - وستكون دائما - ضمانا لديمومة لبنان ، بلد الألفة والمحبة والتسامح ، وواحة العيش المشترك ، وحلقة الوصل بين الشرق والغرب .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠